مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية
كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

العدد الثاني– المجلد الخامس والخمسون – يوليو ٢٠١٨

محددات الطلب على العمل في مصر في الأجلين القصير والطويل للفترة ١٩٧٥–٢٠١٦

د/ منـــال عفـــــان

أستاذ الأقتصاد المساعد
كلية التجارة – جامعة طنطا

ملخص البحث

مــع زيــادة الانــدماج المــالي والتجــاري، وتخفيض دور الدولـة فـي النشـاط الاقتصـادي، ازداد معـدل البطالـة فـي الاقتصـاد المصـري– مصر لديها فائض في سوق العمل، ومعدل نمو قوة العمل يتجاوز معدل نمو السكان– بما يفوق المعدل الطبيعـي للبطالـة ،ممـا دفـع العديـد مـن العمالـة الـى سوق العمـل غيـر الرسـمي والهجـرة الخارجيـة . وقـد ركـز الأدب الاقتصـادي للطلـب على العمل لفترة طويلـة علـى الاقتصـاد المغلـق، متجاهلاً العديد من محددات الطلب على العمل فـي الاقتصـاد المفتـوح ، كمـا أن أغلبـه لـم يميـز بـين علاقـة الطلـب علـى العمـل بمحدداتـه فـي الأجلـين القصـير والطويـل، فضـلاً عـن تبـاين نتـائج الدراسـات السـابقة. وهكـذا يهـدف هـذا البحـث الـى تحديـد أهـم محـددات الطلـب علـى العمل في مصر، في الأجلين القصير والطويل للفتـــرة ١٩٧٥–٢٠١٦، باســـتخدام نمـــوذج لوغاريتمي مزدوج ، وطريقـة المربعـات الصـغرى العادية الكاملة المعدلة ،ونموذج تصحيح الخطأ.

وقد تمثلت أهم نتائج البحث في: **أولاً** الطلب علـى العمـل غيـر مـرن لمحدداتـه المختلفـة فـي الأجلـين القصـير والطويـل. **ثانيـاً** فـي الأجـل الطويـل تجـاوزت مرونـات الطلـب علـى العمـل للـواردات والأجـور وسـعر الصـرف الحقيقـي مرونـات المتغيـرات الأخـرى. **ثالثـاً** فـي الأجـل القصـير تجـاوزت مرونـات الطلـب علـى العمـل للنـاتج المحلـي والتـراكم الرأسـمالي والتعلـيم مرونـات المتغيـرات الأخـرى. **رابعـاً** الاختلال في دالـة الطلـب علـى العمـل يحتـاج الـى خمـس سـنوات ونصـف لعلاجـه. ويوصـي الباحـث باستخدام نتائج البحث في برامج مكافحة البطالة في مصر.

كلمات مفتاحية

الطلب على العمل (التوظف)؛ سوق العمل الرسـمي ؛ مصـر؛ طريقـة المربعـات الصـغرى المعدلة الكاملة ؛متجه تصحيح الخطأ

The Determinants of Labor Demand in Egypt in the Short and Long Run for Period 1975 -2016

Abstract

long run for period 1975-2016 using double logarithm model ,FM-OLS method and VECM. The most important results of research are : First, labor demand is inelastic with its different determinants in the short and long run .Second in the long run, labor demand elasticities of imports, wages, real exchange rate exceeded elasticities of other variables. Third, in the short run labor demand elasticities of domestic product, capital formation ,education exceeded elasticities of other variables .forth, imbalance in labor demand function need five and half years to remedy it .I recommend using these results in unemployment combating programs in Egypt.

KeyWords: Labor demand (Employment) ; Formal labor market ; Egypt ; FMOLS ; VECM

With increasing financial and trade integration, and reducing of state role in economic activity, an unemployment rate of Egyptian economy- Egypt has surplus in labor market and growth rate of labor force exceeds growth rate of population - exceeded the natural rate of unemployment, this situation motivated several labor to informal labor market and external migration. For a long time, economic literature concentrated on labor demand in the closed economy, ignoring several determinants of labor demand in the open economy,most of literature didn't distinguish between the relationship of labor demand with its determinants in the short and long run rather than different results of previous studies. Thus, this research pinpoint determinants of labor demand in Egypt in the short and

مقدمـــــة

أ) مشكلة البحـث

لقد شهدت مصر ارتفاعاً ملحوظاً في معدل البطالة بلغ ٥.٢%،٨.٦%،٩%،١٣.١% للسنوات ١٩٨٠، ١٩٩٠، ٢٠١٠،٢٠١٦ على التوالي، وقد ازداد معدل البطالة للذكور الى ٥.٢ % ،٨.٦% في السنوات ١٩٩٠، ٢٠١٥ على التوالي ،كما ازداد معدل البطالة للإناث الى ١٧.٩% ،٢٥.٤% في نفس السنوات (المصدر قاعدة بيانات البنك الدولي) ، وهو ما فاق المعدل الطبيعي للبطالة. وتعد معظم البطالة التي تعاني منها مصر اجبارية ،وقد أسهمت عوامل عديدة في ارتفاع البطالة أهمها انخفاض دور الدولة في النشاط الاقتصادي، تخلي الدولة عن سياسة تعيين الخريجين ،ووجود انفصال بين سياسة التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل ،على الرغم من تنفيذ الدولة لبرنامج الاصلاح الاقتصادي منذ يناير ١٩٩١، واتخاذ خطوات سريعة للاندماج المالي والتجاري ،واعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي (نصير،صيف٢٠١٦ :ص ص ٨٩-٩١) . ولاشك أن ارتفاع معدل البطالة يعكس انخفاضاً واضحاً في الطلب على العمالة في سوق العمل الرسمي.

ويعد Keith Hart(1971) (حمودة ،٢٠١٢: ص ص ١٧-٢٠) أول من استخدم لفظ الرسمي وغير الرسمي ،عند مناقشته لقضية البطالة في الحضر في افريقيا ،موضحاً مساوئ سوق العمل غير الرسمي. والسوق غير الرسمي هو السوق الذي يضم كل الأنشطة الاقتصادية، التي لا تدخل ضمن حسابات الناتج القومي سواء انتاجية أو تجارية أو خدمية، وسواء كان يمارسها شخص طبيعي أو معنوي، ولا يلتزم بالإجراءات الرسمية التي تحددها الدولة ،ولا يخضع لرقابتها.

ومع انخفاض الطلب على العمالة المصرية في سوق العمل الرسمي،اندفعت عمالة عديدة للعمل في الأسواق غير الرسمية للعمل ،على الرغم من مساوئها ،أو تفضيل الهجرة للخارج ،والتي تعد هي الأخرى استنزافاً للخبرات والكفاءات المطلوبة لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية. ففي مصر كانت الزيادة بطيئة في العمالة بالقطاعات الرسمية.فلقد بلغت نسبة العمالة بتلك القطاعات ٥٥.٨%، ٥٩.٩% ،٦٠%، ٦٢.٢%،٦٣.٨% في السنوات١٩٩٣، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١٥ على التوالي. كما ازدادت معدلات البطالة لحاملي الشهادات العليا الى ٣١.٧%، ٣٤.٩% في السنوات ٢٠٠٩، ٢٠١٥ على التوالي، وهو ما شكل خطورة بالغة، خاصة مع زيادة نسبة المقيدين بالتعليم العالي التي بلغت ١٧.٨%، ٣٣.٥%،٣٤.٩% خلال السنوات ١٩٩٠، ٢٠١٠، ٢٠١٥ على التوالي (المصدر: قاعدة بيانات للبنك الدولي).

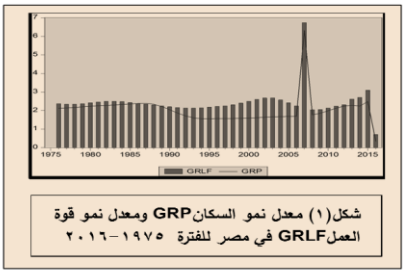

شكل(١) معدل نمو السكانGRP ومعدل نمو قوة العملGRLF في مصر للفترة ١٩٧٥-٢٠١٦

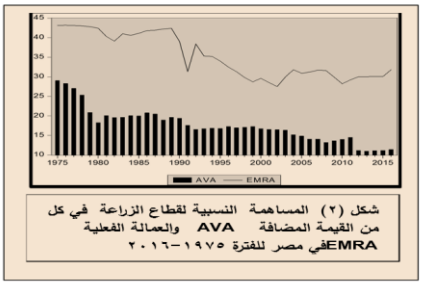

شكل (٢) المساهمة النسبية لقطاع الزراعة في كل من القيمة المضافة AVA والعمالة الفعلية EMRAفي مصر للفترة ١٩٧٥-٢٠١٦

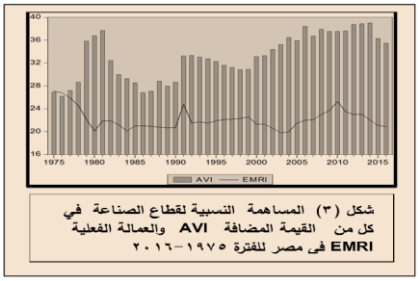

شكل (٣) المساهمة النسبية لقطاع الصناعة في كل من القيمة المضافة AVI والعمالة الفعلية EMRI فى مصر للفترة ١٩٧٥-٢٠١٦

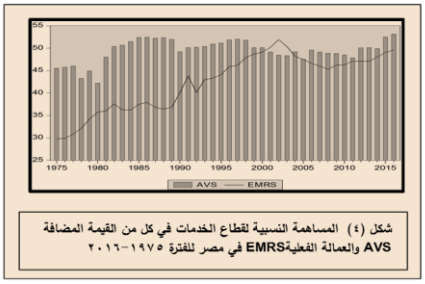

شكل (٤) المساهمة النسبية لقطاع الخدمات في كل من القيمة المضافة AVS والعمالة الفعليةEMRS في مصر للفترة ١٩٧٥-٢٠١٦

ويوضح الشكل(١) أن معدل نمو قوة العمل في مصر فاق معدل نمو السكان خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠١٦. كما توضح الأشكال ٢، ٣، ٤ المساهمة النسبية لكل قطاع في القيمة المضافة مقارنة بمساهمته في العمالة الفعلية لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات على التوالي.

ويوضح شكل ٢ ،٣ أن المساهمة النسبية لقطاع الزراعة والصناعة في العمالة الفعلية فاقت مساهمته النسبية في القيمة المضافة، بينما كانت المساهمة النسبية لقطاع الخدمات في العمالة الفعلية تساوي أو تقل عن مساهمته في القيمة المضافة ،خاصة منذ عام ٢٠٠٠ وهو ما يوضحه شكل٤. وتوضح الأشكال البيانية الآتية من٥ الى ١٤ الاتجاه العام لمعدل نمو العمالة الفعلية بالقطاعات الرسمية(يوضح شكل٥ أن مصر شهدت تقلباً واضحاً في معدل نمو العمالة الفعلية) وكذلك القيم الحقيقية للعديد من محددات الطلب على العمل للفترة ١٩٧٥-٢٠١٦ وتوضح باقي الأشكال أن أغلب المتغيرات الاقتصادية شهدت اتجاهاً متصاعداً باستثناء الفترة التالية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١حيث صاحبها تقلبات واضحة ،بينما ظل سعر الصرف الحقيقي، ونسبة المقيدين بالتعليم العالي ،والانفاق الحكومي الحقيقي في اتجاه التزايد. ولاشك أن ماسبق يجعلنا نتساءل ماهي محددات الطلب على العمل في مصر في سوق العمل الرسمي؟

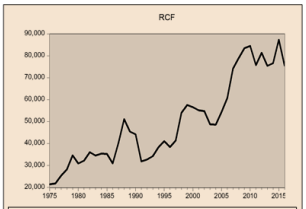

شكل(٥) معدل نمو العمالة الفعلية بالقطاع الرسمي GREM في مصر للفترة ١٩٧٥-٢٠١٦

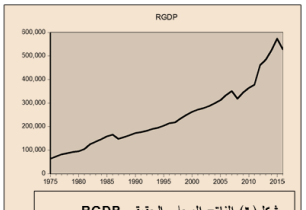

شكل(٦) الناتج المحلي الحقيقي RGDP لمصر للفترة ١٩٧٥-٢٠١٦

شكل (٧) التراكم الرأسمالي الاجمالي الحقيقيRCF لمصر للفترة ١٩٧٥-٢٠١٦

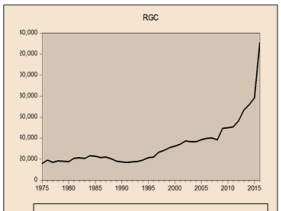

شكل (٨) الانفاق الحكومي الحقيقي RGC لمصر للفترة ١٩٧٥-٢٠١٦

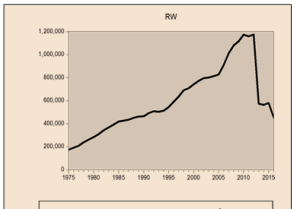

شكل(٩) الأجور الحقيقية RW في مصر للفترة ١٩٧٥-٢٠١٦

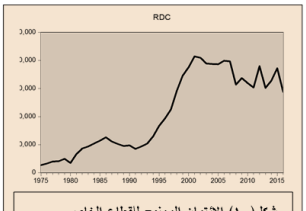

شكل(١٠) الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الحقيقي RDC في مصر للفترة ١٩٧٥-٢٠١٦

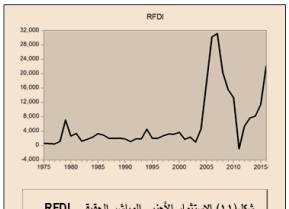

شكل(١١) الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي RFDI في مصر للفترة ١٩٧٥-٢٠١٦

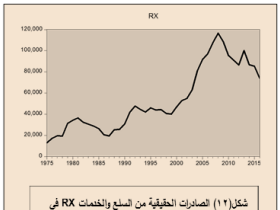

شكل(١٢) الصادرات الحقيقية من السلع والخدمات RX في مصر للفترة ١٩٧٥-٢٠١٦

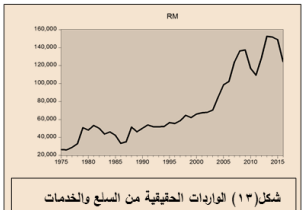

شكل(١٣) الواردات الحقيقية من السلع والخدمات RM في مصر للفترة ١٩٧٥-٢٠١٦

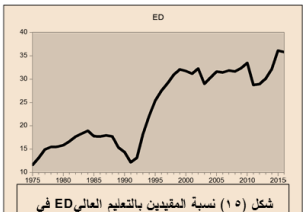

شكل (١٥) نسبة المقيدين بالتعليم العاليED في مصر للفترة ١٩٧٥-٢٠١٦

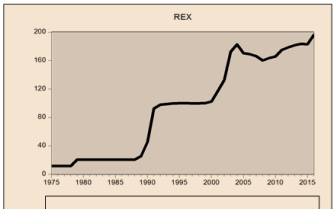

شكل(١٤) سعر الصرف الحقيقي في مصر للفترة ١٩٧٥-٢٠١٦

ولاشك أن ما سبق يجعلنا نتساءل، ماهي محددات الطلب على العمل في مصر في سوق العمل الرسمي. ويتباين الأدب الاقتصادي بشأن محددات الطلب على العمل، حيث تتواجد نظريات اقتصادية عديدة تفسر محددات الطلب على العمل، كما ركز أغلب الأدب الاقتصادي لفترة طويلة على محددات الطلب على العمل في الاقتصاد المغلق، وعلى الأجل القصير أو الطويل، هذا فضلاً على محدودية الأدب التطبيقي الذي يخص مصر، ويراعي الأخذ في الحسبان كافة محددات الطلب على العمل في اطار الاقتصاد المفتوح ، وتحديد آثارها في الأجلين القصير والطويل معاً.

وهكذا يمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤال التالي: ماهي محددات الطلب على العمل في مصر في الأجلين القصير والطويل للفترة ١٩٧٥-٢٠١٦؟. ويتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية هي :١) ماهي محددات الطلب على العمل في الأدب الاقتصادي النظري والتطبيقي ؟٢.) ماهي محددات الطلب على العمل الأكثر أهمية في مصر في الأجل الطويل؟. ٣) ماهي محددات الطلب على العمل الأكثر أهمية في مصر في الأجل القصير ؟ ٤.) هل تختلف علاقة الطلب على العمل بمحدداته في مصر في الأجل القصير عن الطويل ؟.٥) وما هي المقترحات اللازمة لزيادة الطلب على العمل في مصر؟.

ب) أهـــداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في ايضاح محددات الطلب على العمل في مصر، في الأجلين القصير والطويل للفترة ١٩٧٥-٢٠١٦، ويتطلب تحقيق هذا الهدف ١) استعراض الأدب الاقتصادي لمحددات الطلب على العمل ،في اطار الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح.٢) اقتراح نموذج لتقدير مرونات الطلب على العمل لمحدداته المختلفة في مصر.٣) تحديد أهم محددات الطلب على العمل في مصر في الأجلين القصير والطويل ،وتحديد المدى الزمني اللازم لعلاج الاختلال في دالة الطلب على العمل.٥) تقديم توصيات لصانعي السياسة الاقتصادية ،بشأن زيادة الطلب على العمل في مصر.

ج) أهميـــة البحـــث

تتلخص أهمية هذا البحث فيما يلي: ١) أنه يتناول موضوعاً هاماً تتباين الآراء بشأنه وهو محددات الطلب على العمل.٢) تحديد مرونات الطلب على العمل لمحدداته المختلفة في مصر في الأجلين القصير والطويل. ٣) تقديم مقترحات لصانعي السياسة الاقتصادية ، تتعلق بزيادة الطلب على العمل في الاقتصاد المصري تراعي البعد الزمني، ومستندة على نتائج عملية .

د) منهـــج البحـــث

اعتمد الباحث على المنهج الفرضي المعاصر، الذي يتضمن استعراض الأدب الاقتصادي لمحددات الطلب على العمل، واطاراً تطبيقياً على مصر، يعتمد على طريقة المربعات الصغرى المعدلة الكاملة ،ونموذج تصحيح الخطأ، لتقديم مقترحات لزيادة الطلب على العمل في مصر.

هـ) مصادر البيانات

تم استخدام قاعدة البيانات الدولية للبنك الدولي من الموقع الآتي -.http://data.worldbank.org/indicators/

و) حدود البحث الزمنية وتحديد المفاهيم

*** حدود البحث الزمنية**

تضمن البحث فترة زمنية طويلة من ١٩٧٥ الى ٢٠١٦، والتي شهدت زيادة في الاندماج المالي والتجاري وأزمات في سعر الصرف، وأحداث ثورة ٢٥ يناير،٢٠١١، وقد تم الاعتماد على ١٩٩٥ كسنة أساس في تكميش قيم كل متغيرات النموذج المستخدم.

تحديد مفاهيم البحث

تضمن البحث مفاهيم عديدة هي الطلب على العمل وهو مرادف للتوظف ، وأن الطلب على العمل يشمل فقط سوق العمل الرسمي الذي يضم القطاع الحكومي والخاص، كما أن الطلب على العمل يعني الطلب المحلي(الداخلي) وليس الخارجي على العمل

ز) خطة البحث

يتضمن البحث مقدمة موجزة ، فضلاً عن أربعة أقسام أساسية أخرى ،يختص أولهما وثانيهما بالأدبيات النظرية لمحددات الطلب على العمل، في الاقتصاد المغلق والمفتوح على التوالي ، ويتناول ثالثهما الأدبيات التطبيقية لمحددات الطلب على العمل ،ويتناول رابعهما النموذج المقترح في مصر ،ونتائجه العملية ، وأخيراً يتم استعراض نتائج وتوصيات البحث.

(١) الأدب الاقتصادي النظري لمحددات الطلب على العمل في الاقتصاد المغلق

(١-١) أهمية الطلب على العمل

تعد البطالة احدى المشاكل الرئيسية التي تعاني منها أغلب الدول النامية، كما أن ارتفاع معدلها يعتبرمؤشراً لفشل السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها المطلوبة وأهمها التوظف. وقد سعت حكومات بعض الدول(Mohamed ,2016:P88) مثل الصين وسنغافورة وماليزيا والهند الى وضع هدف التوظف كهدفاً محورياً ضمن استراتيجية التنمية، ووضع السياسات الاقتصادية المحفزة لتحقيقه ،للحد من آثار البطالة على الاقتصاد.

ويعد رفع مستوى التوظف مفهوماً مرادفاً لزيادة الطلب على العمل، فعرض العمل من الصعب السيطرة عليه في أغلب الدول النامية (Richard and Kiang,July1990:P635). والطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات المنتجة داخل الدولة، حيث يتم استئجار خدمات العمال لمساهمتهم في انتاج السلع والخدمات. وتتعدد المقاييس التي يمكن استخدامها في قياس الطلب على العمل(Revenga and Bentolila,1995:P18) والتي من أهمها العمالة الفعلية ، معدل التوظف (نسبة العمالة الفعلية لقوة العمل) الا أن الاعتماد على العمالة الفعلية ،يتيح امكانية حساب مرونات الطلب على العمل ،والتي لها أهمية خاصة في اتخاذ السياسات الاقتصادية اللازمة ،وهو ما سوف يتم استخدامه في هذا البحث. **وعلى الرغم من كثرة الأدب الاقتصادي الذي تناول محددات الطلب على العمل أو التوظف، الا أن لهذا الموضوع أهميته الخاصة، التي تتطلب المزيد من البحث خاصة في مصر، والتي يمكن ايضاحها فيما يلي:**

١- عانت مصر من انخفاض واضح في الطلب على العمل ، وهو ما دفع معدل البطالة الى مستويات مرتفعة تفوق المعدل الطبيعي للبطالة (Revenga and Bentolila,1995:P10),كما أن ارتفاع معدل البطالة في مصر كان مصحوباً بزيادة معدل النمو الاقتصادي (يوضح ذلك شكل

٦ حيث ازداد الناتج المحلي الحقيقي لمصر للفترة ١٩٧٥-٢٠١٦)،كما في العديد من الدول النامية ،وهو ما يمثل تحدياً للأدب الاقتصادي التقليدي، الذي أوضح أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي الى زيـــادة التوظف(الخواجـــة ،١٩٨٩:ص١٩٥؛ Ajakaiye et al,2016:P6) مما يستوجب دراسة وتحديد مرونات الطلب على العمل لمحدداته المختلفة، لتقديم المقترحات اللازمة التي تسهم في زيادة الطلب على العمل في مصر.

٢- لقد لجأت مصر لتشجيع الهجرة الخارجية- ولاشك أن للهجرة آثاراً اقتصادية عديدة لا يمكن اغفالها- والغاء سياسة الحد الأدنى للأجور ،للتغلب على مشكلة البطالة ،ولم يتم التركيز على دراسة محددات الطلب على العمل ،لتقديم مقترحات لصانعي السياسة الاقتصادية بشأن زيادة الطلب على العمل (Mohamed,2016 P88;Bakhshi andEbrahimi,2016:P4;Schmitt,2013-:P8)

٣- أن انخفاض الطلب على العمل في القطاع الرسمي (الخاص والعام) في مصر ،قد دفع العديد من الأفراد الى العمل في القطاع غير الرسمي، ولاشك أن الوظائف المتولدة من هذا القطاع قد لا تكون لائقة في أجورها أو شروطها ،كما لا تتسم بالضـــمان والأمـــان (Ibrahim,2013:P165؛ الخواجة ١٩٨٩:ص ١٨٩ ؛ نصير،صيف ٢٠١٦ : ص ٨٨؛ حمودة ، ٢٠١٢: ص ص ١٩-٢٢).

٤- انخفاض الطلب على العمل يسهم في زيادة التفاوت في توزيع الدخول، وارتفاع مستويات الفقر ،ولاشك أن لذلك آثاراً اجتماعية خطيرة على أفراد المجتمع(الشوربجي ،٢٠٠٧:ص ١٥؛نصيرصيف ٢٠١٦:ص ٨٩؛Inekwe,2013:P421;Leamer and Harrison,1997:P2

٥-اعتقاد العديد من الاقتصاديين لفترة طويلة ،أن التعطل ينجم من عدم قدرة العاطلين على التكيف مع سوق العمل، وقد أسهمت تلك الرؤية في زيادة معدل البطالة. وهذه الرؤية خاطئة، لأن البطالة قديماً كانت جزء من حركة الدورة الاقتصادية، بينما أصبحت البطالة الآن هيكلية ،تظهر مع النمو الاقتصادي المرتفع، مما يستدعي دراسة وتحديد محددات الطلب على العمل بدقة ، لاتخاذ السياسات الاقتصادية المناسبة(زكي،أكتوبر١٩٩٧: ص ص٩، ١٠).

٦- ركز قانون أوكن الذي قدمه Arthur Okun على أثر النمو الاقتصادي على البطالة ،حيث أوضح أن كل انخفاض بنسبة ٢% في الناتج المحلي الاجمالي ،بالمقارنة مع الناتج المحلي الممكن Potential ،يقابله زيادة في معدل البطالة بنسبة ١%. ويؤكد ذلك أن خفض معدل البطالة بنسبة ١% ، يتطلب زيادة الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٢%(Ajakaiye et al,2016:P7). الا أنه من الملاحظ الآن أن دول عديدة ومنها مصر شهدت زيادة في النمو الاقتصادي، ورغم ذلك ظل معدل البطالة عند مستوى مرتفع .

٧- تباينت الآراء في الأدب الاقتصادي النظري والتطبيقي حول محددات الطلب على العمل ،خاصة من المتغيرات الاقتصادية الكلية – نظراً لأهميتها الخاصة- وقد تباينت آثار بعض تلك المتغيرات في الأجل القصير عن الطويل ،كما برزت أهمية متغيرات جديدة في اطار الاقتصاد المفتوح في التأثير على الطلب على العمل، وهو ما يستدعي دراسات تفصيلية على مستوى كل دولة ،خاصة مع زيادة الاندماج المالي والتجاري ،وحدوث العديد من الأزمات المالية.

(١-٢)النظريـات الاقتصـادية المفسـرة للطلب على العمل

اختلفـت النظريـات الاقتصـادية فـي تحليلهـا للطلـب علـى العمـل(للمزيـد أنظـر فـي: البـبلاوي،١٩٩٦؛زكـي، أكتـوبر ١٩٩٧؛ عـودة ، ٢٠١٠/٢٠١١: ص ص٣٩-٤٣؛ايرنبـرج وسـميث ،١٩٩٤:ص ص ٩٦-٩٩ Lipsey,Steiner,and Purvis 1988, Dreze,2001; Heijdra and Ploeg, 2002 ;Smith ,2003 : PP337-357 ; Mohamed,2016:PP86-91)

وفيما يلي استعراض سريع لها:.

النظريـة الكلاسـيكية (نظريـة الانتاجيـة الحديـة) والتـي تعد أول النظريات المفسرة، وقد أوضحت أن الطلب على العمل دالة عكسية في الأجر الحقيقي (الذي يتحدد كمتغير خارجي طبقاً لقوانين وتشريعات العمل) حيث تم التركيز على الأجل الطويل، كما أن زيـادة التوظـف تتطلـب انخفـاض الأجـور، أو زيـادة الأسعار لزيادة قيمة الناتج الحدي للعمل. وتفترض النظريـة الكلاسيكية التوظف الكامل ،وأن أي توازن آخر يكون غير مستقر ،وأن مرونة الأسعار والأجور تسـهم فـي تصـحيح أي اختلال فـي سوق العمل فـي الأجل الطويل ،والقضاء على البطالة ، وأن احتمال وجـود البطالـة يكـون مؤقـت .وهكـذا يعـد الأجـر الحقيقي هو المحدد الأكثر أهمية عند الكلاسيك.

وعنـد مـاركس فـان الطلـب علـى العمـل والتوظـف يعتمـد علـى مسـتوى الاسـتثمار. ويعتمـد مسـتوى الاستثمار على معدل الأرباح ،كما أن الاختلاف في معـدلات الأربـاح بـين الصـناعات والقطاعـات المختلفة يؤثر على مستويات الاستثمار والتوظف. كما أن احلال رأس المال محل العمل يخفض من معـدل الـربح وفـائض القيمـة المسـتقبلي ، فيتـأثر الاسـتثمار والتوظـف فـي المسـتقبل. وهكـذا يعـد الاستثمار عند ماركس المحدد الأكثر أهمية للطلب على العمل، الا أنه يتأثر بمعدل الربح.

أما النظرية النيوكلاسيكية فلم تختلف كثيراً عن النظرية الكلاسيكية. فلقد افترضت التوظف الكامل (باستثناء الأزمات والكوارث والاضطرابات النقدية الشديدة) والتأكيد على أهمية قانون ساي للأسواق ومرونة الأجور .كما أنه في الأجل القصير مع ثبات التقدم التكنولوجي ،زيادة الاستثمار تؤدي لزيادة الطلب على العمالة ،لكن بنسبة أقل من زيادة رأس المال ،فضلاً على أن زيادة التقدم التكنولوجي في الأجل الطويل يتيح النمو مع زيادة الطلب على العمالـة .وهكـذا يعـد النمـو الحـادث مـن خـلال الاسـتثمار والتقـدم التكنولـوجي المحـدد الأساسـي للطلب على العمل.

وفـي النظريـة الكينزيـة تـم التركيـز علـى الأجـل القصير والأجور النقدية، حيث أوضحت أن التوازن يمكـن أن يتحقـق عنـد مسـتوى يقـل عـن التوظـف الكامل، وأن الطلب على العمل يتحدد بالطلب الكلي الفعـال– الـذي يتضـمن الاسـتهلاك والاسـتثمار والانفـاق الحكـومي والصـادرات مطروحـاً منهـا الواردات–وأن انخفاض الطلب الكلي الفعال يقلل من الطلب على العمل ،كما أن انخفاض الأجور يقلل مـن الطلـب الكلـي الفعال،ممـا يـؤدي الـى انخفـاض الطلب على العمل. وهكذا يعد الطلب الكلي الفعال محدداً هاماً للطلب على العمل في النظرية الكينزية.

وفـي النظريـة النقديـة ،التـي ركـزت علـى أثـر عرض النقود على المستوى العام للأسعار والأجور الحقيقية، كما أوضحت أن البطالة أغلبها اختيارية ،وسببها مطالبة العمال لأجور أعلى ،وأن الاستقرار الاقتصادي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة أو مسـتقرة تتفـق مـع معـدل النمـو الاقتصـادي ، وبالتالي فان زيادة الطلب على العمل لابد أن تكون

مقرونة بارتفاع التضخم . كما أن الطلب على العمل يتحدد كذلك من خلال القطاع الخاص، فزيادة استثمار هذا القطاع تسهم في زيادة العمالة المطلوبة، بشرط تخفيض دور الدولة ،للحد من أثر مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص. وهكذا تركز تلك النظرية على الاستثمار الخاص، والائتمان للقطاع الخاص، وهو يخضع للسياسة النقدية المستخدمة.

أما النظرية الكلاسيكية الجديدة ،فقد ركزت على عرض العمل أكثر من الطلب على العمل، الاقتصاد الجزئي أكثر من الاقتصاد الكلي ،وأدخلت فرضية التوقعات الرشيدة في التحليل ،حيث أوضحت أن انحراف المعدل الفعلي للبطالة عن المعدل الطبيعي يرجع الى الأخطاء في التنبؤ بالأسعار .وتعد من أهم مقترحات تلك النظرية لزيادة التوظف تخفيض الضرائب على الدخل والأرباح، تقليل قوة الاتحادات العمالية ، زيادة انتاجية العمل والغاء قوانين حماية التوظف كالحد الأدني للأجور وغيرها.

وقد ظهرت نظريات حديثة أخرى أهمها الأولى نظرية البحث عن العمل ،والتي ترى أن البطالة اختيارية ،وأن العمالة تسعى للبحث عن وظائف ذات أجور مرتفعة من خلال تجميع البيانات المطلوبة عن سوق العمل . الا أن هذه النظرية تفترض سهولة الحصول على المعلومات، وأن البطالة أغلبها اختيارية. والثانية نظرية الداخلين والخارجين ،والتي تعتبر أن العمالة هي التي تحدد سياسة الأجور ،ولها حق التفاوض مع المشروعات. ولاشك أن الواقع يخالف ذلك، فالمشروعات هي التي تحدد الطلب على العمل من خلال نوعية الاستثمارات والأسلوب الانتاجي المستخدم. والثالثة نظرية تجزؤ سوق العمل ، والتي تفترض أن البطالة تنشأ في السوق الثانوي(السوق الرئيسي يضم المشروعات كبيرة الحجم ،التي تعتمد على تقنيات مرتفعة ،وتحتاج لعمالة ماهرة ،وتقدم أجور مرتفعة) الذي يضم المشروعات الصغيرة في حجمها ،والعمالة الأقل مهارة وذات الأجور المنخفضة ،وهي التي تتأثر في فترات الركود ويزداد معدل بطالتها. وأخيراً نظرية اختلال سوق العمل، التي تُرجع انخفاض الطلب على العمل ،لعدم مرونة الأسعار والأجور ،وزيادة التقدم التكنولوجي.

ومن الملاحظ **أن** النظريات التقليدية، ركزت على محددات الطلب على العمل في الاقتصاد المغلق، باستثناء النظرية الكينزية ،أما النظريات الحديثة فقد اعتبرت أن البطالة أغلبها اختيارية ،ولم تركز على محددات اقتصادية هامة في تفسير الطلب على العمل، حيث كانت تلك النظريات فلسفية أكثر من كونها تحليلية.

(١-٣) محددات الطلب على العمل في الاقتصاد المغلق

ركز أغلب الأدب الاقتصادي على دراسة محددات الطلب على العمل في الاقتصاد المغلق ،وفيما يلي نستعرض أهم تلك المحددات:

(١) النمو الاقتصادي

يعد(1960)Salter أول من اهتم بعلاقة النمو بالطلب على العمل، حيث أوضح أنه من أهم المحددات في الاقتصادالمغلق-(Aljebrin,201 2:P274).وقد تلاه عدداً كبيراً من الاقتصاديين، الذين أكدوا على تلك العلاقة سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، استناداً الى أن زيادة النمو تتضمن زيادة الطلب على السلع والخدمات ،فتزداد الطاقة الانتاجية فيزداد الطلب على العمل، ويحدث العكس مع هبوط النمو (الشوربجي، ٢٠٠٧:ص ١٥٥). وقد أكد الأدب الاقتصادي النظري على الأثر

المعنـوي الطـردي للنمـو علـى العمالـة المطلوبـة – باسـتثناء Mishra&Spilimbergo(2009) الـذي أوضـح أن النمـو الاقتصـادي لـم يعـد محـدداً هامـاً للطلب على العمل في اطار الاندماج الدولي لسوق العمل (Mishra and Spilimbe-rgo,2009:P8)

– سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل أمثال Revenga&Bentolila(1995);Roberts &Skoufias(1997);AlAbdulrazag(19–98)Aljebrin (2012);Ibrahim(2013); Ine–kwe(2013);Bashier&Wahban(2013);Sal atin&Hami(2015)...etc .

ويتفـق Mohamed(2016);Ibrahim(2013) مع تلك الرؤيـة ،مؤكداً علـى أنـه في فترات التباطؤ الاقتصـادي ،يـندفع العديـد مـن الأفـراد للعمـل فـي القطـاع غيـر الرسـمي،حيث يـنخفض الطلـب علـى العمـــل مـــع انخفـــاض النمـــو الاقتصـــادي (Moamed,2016:PP88,94brahim,2013:P 165) الا أن Aljebrin(2012) أوضــح أن تــأثير النمو على الطلب على العمل يتوقف على هيكل النشـاط الاقتصـادي للدولـة ،فهنـاك قطاعـات مثـل الزراعـة والصـناعة تسـهم فـي زيـادة الطلـب علـى العمل(Aljebrin,2012:P274).ويوضـح Rob– erts &Skoufias(1997) أن الطلب على العمالة الأقل مهارة ،هو الـذي يتـأثر فقط بانخفاض النمو الاقتصادي، بينما يكون الطلب على العمالة الماهرة أكثر استقراراً (Roberts and Skoufias,1997– P331): .

أمـــا Revenge&Bentolila (2015) فلقـــد أوضح أن مرونـة الطلب علـى العمل للنمو تختلف من دولـة الـى أخرى، وتتأثر بقوة المساومة للنقابات بشأن الأجر، وتعويضـات البطالـة ،ودرجـة المنافسـة فـي سـوق المنـتج، وقـد تراوحـت قيمتهـا بـين٠.٠١ ٠.٧٥(Revenga and Bentolila ,2015: PP5–9. ويتفق Robert&Skoufias(1997) مع تلك الرؤيـة ،الا أنـه أوضـح أن مرونـة الطلب علـى العمل للنمو والأجر تزداد مـع الأجـل الطويـل عـن القصـير،الا أن ذلـك لا ينطبـق علـى كـل الـدول (Robert and Skoufias,1997:PP330332) وعلـي الـرغم مـن ذلـك يـرى Nyahokwe&Ncw– adi(2013) أن أثر النمو الاقتصادي على التوظف يصـبح عكسـي فـي الأجـل الطويـل ،كمـا أن مرونـة الطلب على العمل للنمو تنخفض في الأجل الطويل بسبب زيـادة التقدم التقنـي والاحـلال الفنـي فـي العديد من المشروعات–,Nyahokwe and Ncwadi) (2013:P110. ويرى آخرون أنـه في أغلب الدول النامية كانت مرونة الطلب على العمل للنمو موجبة ومنخفضـة فـي الأجـل الطويـل ،خاصـة فـي قطـاع التصنيع ،وهو ما يؤكد أن النمو المتحقق لم يسـهم في خلق التوظف(Ajakaiye et al ,2016:P3) وهكـذا يتضـح لنـا ،أن أثـر النمـو الاقتصـادي علـى العمالـة المطلوبـة يكـون أغلبـه طـردي فـي الأجـل القصير ،لكنه غير مؤكد في الأجل الطويل ،الا أنـه قد يتناقص أو يزداد مع العولمة الاقتصادية .

(٢) التراكم الرأسمالي

يعد التراكم الرأسمالي أحد محددات الطلب على العمـل ،الا أنـه يلـي فـي أهميتـه النمـو والأجـر.ومن المتوقع أن يزداد الطلب على العمل مع زيادة التراكم الرأســمالي (ايرنبــرج وســميث ،١٩٩٤:ص ٥٠؛ Aljebrin,2012:–P–276).

ويتفـق Ibrahim(2013) مـع تلـك الرؤيـة ،الا أنـــه أوضـــح أن أثـــره ضـــئيل مقارنـــة بـــالنمو الاقتصـــادي(Ibrahim,2013:P165).ويضـــيف Inekwe(2013) أن أثـر التـراكم الرأسـمالي علـى

العمالة المطلوبة ،قد يختلف في الأجل القصير عن الطويل ،خاصة أن معظم الاستثمارات في الأجل الطويل تركز على التقدم التكنولوجي وتكون موفرة للعمالة، الا أن ذلك لا ينطبق على كل الدول النامية (Inekwe, 2013: P423).كما يؤكد Bakhs-hi&Ebrahimi(2016) أن زيادة الاستثمار لن تؤدي باستمرار لزيادة الطلب على العمل ،لأن ذلك يتوقف على كيفية تخصيص الاستثمار والتكنولوجي المستخدم :Bakhshi and Ebrahimi ,2016 (P5 ؛ عبد الحميد ،١٩٩١: ص ص ١٠٧-١٥٣).

ويوضح Salatin&Hami(2015) بأنه مع زيادة التقدم التكنولوجي لم يعد التراكم الرأسمالي محدداً هاماً للطلب على العمل (Salatin and Hami-,2015:P1195)ويتفق العديد مع ذلك أمثال Jayaraman&Singh(2007); Pinn,C-hing&Kogid(2011); Bakhshi&Ebrahimi-(2016) وهكذا يتضح لنا أنه على الرغم من الأثر الطردي للتراكم الرأسمالي على العمالة المطلوبة ،الا أنه قد يكون منخفض،كما قد يقل في الأجل الطويل خاصة مع زيادة الاحلال الفني، وقد يختلف ذلك من دولة لأخرى.

(٣) الأجور

يمثل الأجر المقابل الذي يقدمه صاحب العمل للعامل، مقابل تقديم خدمة العمل في العملية الانتاجية. وتفترض النظرية التقليدية أن الأجور تؤثر عكسياً على العمالة المطلوبة،حيث تقارن المنشأة التي تهدف الى تعظيم الربح بين معدل الأجر الحقيقي والناتج الحدي للعمل ،وتتوقف عن استئجار العمال عندما يتساوى معدل الأجر الحقيقي مع الناتج الحدي. ومع زيادة معدل الأجر عن الناتج الحدي تقل الربحية ،وتقلل المنشأة من استخدام العمل حتي في ظل استخدام نفس الأسلوب الانتاجي والعكس بالعكس. وهذا ما يجعل منحني الطلب على العمل سالب الميل بالنسبة لمعدل الأجر (Smith,2003:PP40-46) .وتوضح قوانين هكس – مارشال للطلب المشتق أن مرونة الطلب على العمل للأجور تزداد في الأجل الطويل عن القصير بسبب زيادة الاحلال الفني ،وتغير أذواق المستهلكين ،ووجود بدائل عديدة للسلع ،كما تزداد مع زيادة نصيب عنصر العمل من التكاليف الكلية(ايرنبرج وسميث،١٩٩٤:ص ص١٤٢-١٥١،44-2003:PP43, Smith) . ولاشك أن لتلك الرؤية أهمية خاصة تجعلنا نتوقع زيادة مرونة الطلب على العمل للأجور.

وعلى الرغم من تلك الرؤية السابقة ،يوضح Aljebrin(2012) وكذلك Habib&Sarwar-(2013)أن أهمية الأجر تقل في الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة،والتي يزداد فيها التضخم ،حيث ينخفض الأجر الحقيقي (Aljebrin,2012:P274; Habib and Sarwar ,2013:PP5,6).

ويتفق Ibrahim (2013);Salatin&Hami-(2015) مع تلك الرؤية مؤكداً على الأثر الضعيف للأجر- مقارنة بما تفترضه النظرية الاقتصادية- في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، نتيجة انخفاض الأجر ،ونظم المساومة الجماعية في الدول النامية عن المتقدمة .كما يؤكد أيضاً أن أثر الأجر يكون عكسي في الأجل القصير ، بينما يكون طردي في الأجل الطويل ،خاصة في الدول ذات التضخم المرتفع (Ibrahim ,2013:-PP163,171; S-alatin and Haml, 2015:P1195). ويربط Richard&Kiang(1990) بين الأجر واستراتيجية التصنيع ،حيث أوضحا أنه مع التوجه للتصدير يتم

توظيف العمالة الأكثر مهارة ، لذلك من المتوقع أن يكون أثر الأجر طردي وليس عكسي (Richard and Kiang,1990:P640).

وعلى جانب آخر يؤكد Mishra&Spilimber-go (2009) أن الأجر يعد محدداً هاماً للطلب على العمل، حتي في اطار الاندماج الدولي لسوق العمل(Mishra and Spilimbergo,2009:P8). ويتفق Mohamed(2016) وكذلك Richard-Kiang(1990)& مع تلك الرؤية على أهمية الأجر في التأثير على الطلب على العمل- بشرط توافر المهارات والتعليم الجيد - في القطاع الخاص ،بينما تكون موارد الدولة محدداً للطلب على العمل في القطاع الحكومي ،بينما يكون لسياسة الحد الأدنى للأجر في العديد من الدول تأثيراً واضحاً في تخفيض الطلب على العمل-(Mohamed,2-016:PP92,95; Richard and Kiang,199-0:P638). وعلى الرغم من الرؤية السابقة يوضح Schmitt(2013) أن أثر سياسة الحد الأدني للأجر ضئيل على العمالة المطلوبة في الدول النامية ذات الدخل المنخفض، لأن مستوى الأجر يكون منخفض مقارنة بالتكاليف الأخرى (Schmitt, 2013:PP3,4). ويتفق مع تلك الرؤية Leamer&Harrison(1997) مؤكدين على أن لتلك السياسة أثر واضح على العمالة المطلوبة الأقل مهارة في الدول ذات الدخل المرتفع(Leamer and Harrison,1997:PP4,5).

وهكذا يتضح لنا،أن أثر الأجر على العمالة المطلوبة يكون عكسي في الأجل القصير ،لكنه أيضاً غير مؤكد خاصة في الدول النامية ذات الدخل المنخفض،وقد يتحول هذا الأثر لأثر طردي في الأجل الطويل.

(٤) الانفاق الحكومي

مع زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ازداد الانفاق الحكومي في العديد من الدول ،وازداد الطلب على العمالة في القطاع الحكومي .ولاشك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي يتوقف على الفلسفة الاقتصادية أو النظام الاقتصادي للدولة. ويؤكد(2012)Aljebrin أنه لا يجب اغفال أثر الانفاق الحكومي كأحد محددات الطلب على العمل ،لأن الطلب على العمل في الاقتصاد الرسمي يشمل القطاع الحكومي والخاص، الا أن أثره يلي النمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي والواردات (Aljebrin, 2012:P375). ويوضح Saltan and Hami-(2015) أن حجم الحكومة مقاساً بنسبة الانفاق الحكومي للناتج المحلي الاجمالي يعتبر محدداً هاماً للطلب على العمل ،ومن المتوقع له وجود أثر طردي ،لكنه يتناقص مع تخفيض دور الدولة (Saltan and Hami ,2015:P1196) .الا أن آخرين يرون عدم أهمية الانفاق الحكومي في الأجل الطويل، خاصة مع تخفيض دور الدولة ، في النشاط الاقتصادي-(Ibrahim,2013:P167;Ba shier and Wahban, 2013: P 928).

وهكذا يتضح لنا،أن أثر الانفاق الحكومي على العمالة المطلوبة غير مؤكد في الأجل القصير والطويل.

(٥) الائتمان المحلي

ازدادت أهميته في العديد من الدول النامية ،مع انتهاج برامج الاصلاح الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص ،وتخفيض دور الدولة في النشاط الاقتصادي(أبو العينين،١٩٨٩:ص ص ٢٦٤-٢٧٢). الا أنه من الملاحظ أن العديد من الدراسات التطبيقية أغفلت أثر هذا المحدد الهام للطلب على

العمل. وقبل التحول لاقتصاد السوق كان أغلب الائتمان في الدول النامية، يتم توجيهه الى القطاع الحكومي، مع ضآلة نصيب القطاع الخاص، الا أنه ازداد فيما بعد ،مما يستوجب ادخال نصيب القطاع الخاص في الائتمان المحلى كأحد محددات الطلب على العمل. ويتفق العديد من الاقتصاديين (فيتاس وكو، مارس١٩٩٤:ص ص ١٠-١٢؛ أبو العينين ،١٩٨٩:ص ص ٢٧٥-٢٧٧؛محمد مندور ، سبتمبر ١٩٩٦:ص ص ٧٥،٧٦ ،١١٤؛ Ibrahi-m,) (2013:P166على أهمية الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كأحد محددات الطلب على العمل.

وعلى الرغم من تلك الرؤية يرى كلا من Aljebrin (2012) ;Bashier&Wahban (20-13) ;Inekwe(2013);Inekwe(2013); Sal-atin and Hami(2015); Bakhshi and Eb-rahimi (2016) أن الائتمان المحلي لا يعد محدداً للطلب على العمل، استناداً الى السياسات المقيدة للائتمان في العديد من الدول النامية ،والتي اتبعتها تلك الدول فترة طويلة، كما أن العديد من الدول تعاني من ظاهرة تركز الائتمان ،وتوجيهه الى المشروعات كبيرة الحجم (Aljebrin ,2012 :P2-73; Bashier and Wahban,2013:P928; Inekwe,2013:P423;Salatin and Hami ,2015 : P1197; Bakhshi and Ebrahimi-,2016:P7). الا أن تلك الرؤية حتى في حالة صحتها تستوجب التحليل،ولا تعد مبرراً لعدم ادراج هذا المحدد الهام

وهكذا يتضح لنا أن الائتمان المحلى يعد محدداً هاماً للطلب على العمل ،وأنه من الخطأ عدم ادراجه ،الا أن أثره غير مؤكد في الأجلين القصير والطويل.

(٢) الأدب الاقتصادي النظري لمحددات الطلب على العمل في الاقتصاد المفتوح

لقد أهمل الأدب الاقتصادي لفترة طويلة أثر الاندماج المالي والتجاري للدولة وسعر الصرف كمحددات للطلب على العمل، مما أسهم في توصيات لا تتسم بالكفاءة لعلاج مشكلة البطالة. وقد اختلفت آثار تلك المحددات من دولة الى أخرى، وفقاً للأدب الاقتصادي الحديث. ويرتبط أثر التعليم بتلك المحددات، وهو ما يستوجب دراسة هذا الأثر في اطار الاندماج المتزايد لدول العالم ومنها مصر. وعلى جانب آخر كانت للثورات العربية، ومنها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر أثراً واضحاً لا يمكن تجاهله على العديد من المتغيرات الاقتصادية، لذلك يجب ادراج أثرها في النموذج المستخدم . **وفيما يلي نستعرض بإيجاز تلك المحددات الجديدة للطلب على العمل:**

(١) الاندماج التجاري (الصادرات والواردات)

يشير الاندماج التجاري الى درجة اندماج الدولة في سوق السلع والخدمات ، وقد ازداد هذا الاندماج مع نشوء منظمة التجارة العالمية. ويمكن ارجاع أثر الاندماج التجاري على الطلب على العمل الى نموذج هكشر- أولين،الذي أوضح القنوات المختلفة لأثر تحرير التجارة على التوظف، حيث تعد تغيرات ثمن المنتج وعوائد عوامل الانتاج والتغير التكنولوجي الجوهر الأساسي،ويترتب على تحرير التجارة زيادة الاختلال في توزيع الأجر في الدول النامية(Bashier and Wahban,Dec. 201-3:P929.ويوضح Mishra & Spilimbergo

(2009) أن الاندماج التجاري لـه أثراً واضحاً على العمالـة المطلوبـة، خاصـة مـع العولمـة الاقتصـادية والانــدماج الــدولي لســوق العمــل (Mishra and Spilimbergo ,2009 :P9).

وقد أكد(2001) Pravin&et al بالتطبيق على المسـتوى الجزئـي لعـدة مصـانع تركيـة ،أن زيـادة الاندماج التجاري كـان لـه أثراً طردياً واضـحاً علـى التوظف يفوق الناتج والأجر نتيجـة زيادة الصـادرات. الا أن(2012)Devashish&Shin أكــد نتيجــة مغايرة بـالتطبيق علـى مسـتوى جزئـي لعـدة شـركات كوريـة ،حيث كان للاندماج التجاري أثراً سلبياً على التوظف بسبب زيادة الواردات(Ibid:PP930,93-1,935).ويوضح Krishna,Mitra and Chin-oy(2001) وكـذلك Smith (2003)أن الانــدماج التجـاري لا يـؤثر علـى مرونـات الطلـب علـى العمـل للأجــور ،وهــو مــا تؤيــده النظريــة الاقتصــادية الكلاسيكية ،ويجب دراسة أثره بشكل منفصل، – من خلال التطبيق على تركيا– بعكس ما أوضحه بعض الاقتصاديين من رؤية مناقضة لذلك(Krishna,Mitra and Chinoy,2001:P391-404;Smith .,2003:PP379-385)

ويوضح قريشي (١٩٩٦)-;(2012)Aljebrin Mishra & Spilimbergo (2009);Inekwe (2013);أن أثـر الانـدماج التجـاري علـى العمالـة المطلوبـة اختلـف مـن دولـة الـى أخـرى ،وأنـه يجـب الفصل بين أثر الصـادرات والواردات كل على حدة فزيـادة الصـادرات تـؤدي الـى زيـادة النـاتج ،ومـن ثـم زيادة الطلب على العمل،بينما زيادة الواردات تشـجع على زيادة الانتاج في الدول الأجنبية والطلب على العمالة فيها،وهو ما أوضحه كينز فيما سبق،وبالتالي تخلق بطالـة في الدول المستوردة .ويلاحظ أنـه في العديد من الدول صغيرة الحجم، كان أثر الواردات يفــوق بكثيــر أثــر الصادرات(قريشــي،مارس ١٩٩٦:ص ص٣٠-٣٤ ؛ Aljebrin,2012:P3-75;Mishra and Spilimbergo,2009:P8; Inekwe ,2013 : P422.ويؤكد Bakhshi & Ebrahimi(2016) أن أثــر الصــادرات علــى التوظف قد يكون غير معنوي ،ويتناقص مع الأجل الطويل بسبب التقدم التكنولوجي (Bakhshi and Ebrahimi ,2016:P6).ويتفق Nyahokwe&-Ncwadi(2013) مـع الرؤيـة السـابقة (Nyahok-we and Ncwadi,2013:P112) .ويرى آخرون أن الاندماج التجاري لا يعد محدداً هاماً للطلب على العمل ،خاصـة مـع استقرار سـعر الصـرف . (Salatin and Hami ,2015: P1195; Ibra-him,2013:P165)

وهكذا يتضح لنا ،أن أثر الاندماج التجاري على العمالـة يختلف من دولـة الـى أخرى ،الا أن التحليل الدقيق يتطلب الفصل بين أثر الصادرات والواردات ،وتحديد هذا الأثـر فـي الأجـل القصـير والطويـل . وعلى الرغم من اتفاق الأدب الاقتصادي بشأن الأثر السلبي للواردات وهو ما أكد عليه كينز في تحليله، الا أنه اختلف بشأن مقدار هذا الأثر.

(٢) الاندماج المالي

يشير الاندماج المالي الـى درجـة انـدماج الدولـة فـي سـوق رأس المـال العـالمي .فمـع زيـادة العولمـة الاقتصـادية لجـأت العديـد مـن الـدول الناميـة لتحريـر القطـاع المالي، لتشـجيع الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر بتقـديم العديـد مـن الامتيـازات لـه ،لسـد الفجـوة بـين الادخـار والاسـتثمار، وتحقيـق العديـد مـن الآثـار الايجابيــة الأخــرى للنمــو والانتاجيــة والصــادرات والتوظـف والتقـدم الفنـي ، بمـا يسـهم فـي دفـع عجلـة التنميـة الاقتصـادية ،علـى الـرغم مـن بعـض الآثـار

السلبية التي تتضمنها تلك التدفقات.ويعد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من أدق المقاييس وأكثرها شيوعاً، للدلالة على الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ،من أهم أشكال التدفقات المالية التي ركز عليها الأدب الاقتصادي ،كأحد محددات الطلب على العمل،وقد تباينت الآراء بشأن أثره . ويوضح Bashier& Wahban(2013) وكذلك Smith (2003)أن هذا الأثر يتوقف على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات والواردات والنمو ،وهذا يختلف من دولة الى أخرى (Bashier and W–ahban,2013:P929;Smith,2003:PP386–390). ويتفق آخرون مع تلك الرؤية ،بأن تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظف يتطلب دراسة القنوات التي ينتقل من خلالها أثره الى الطلب على العمل وهي التراكم الرأسمالي والنمو والصادرات والواردات والائتمان المحلي وسعر الصرف. كما أن هذا الأثر على التوظف غير مؤكد ،لأنه يتضمن ازاحة للاستثمار المحلي الوطني (Inekwe,2013:PP421,422;Bhaumik,E–strin and Meyer,Auj.2004).

ويفرق العديد بين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة المطلوبة في الأجل القصير والطويل، وأن هذا الأثر قد يكون معنوي طردي في الأجل القصير، لكنه يتناقص بحدة في الأجل الطويل، بسبب الاحلال الفني السريع ،كما أنه يعتمد على عمالة ذات مهارة عالية ،مما يترتب عليه وجود علاقة سببية مع الطلب على العمل مع عدم وجود علاقة تكامل مشترك (Pinn,Ching and Kogi–d,2011:P85; Jayaraman and Singh–,2007:PP1–2; Ajakaiye et al,2016:P7).

وهكذا يتضح لنا ،أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة المطلوبة غير مؤكد ،وقد يختلف من الأجل القصير للطويل.

(٣) سعر الصرف

يعد سعر الصرف من أهم المتغيرات تأثيراً على الاقتصاد، خاصة في الاقتصاد المفتوح.وتتعدد مفاهيم سعر الصرف فيشير سعر الصرف الاسمي الى عدد وحدات العملة المحلية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الأجنبية ، أما سعر الصرف الحقيقي فيشير إلي العلاقة النسبية بين تكاليف الإنتاج في الاقتصاد المحلى وتكاليف الإنتاج في الدول الأجنبية .ويعد الأخير الأكثر دقة في تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ،خاصة في موضوع الطلب على العمل. وعلى الرغم أن تقلبات سعر الصرف ربما تكون ضرورية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي في الأجل الطويل،الا أن لها آثاراً عكسية على الاقتصاد في الأجل القصير(حنفي،١٩٩٩: ص١٠ (Bakhshi and Ebrahimi , 2016 :P5;Nyahokwe and N–cwadi,2013:PP109–120. ويعد الأدب الاقتصادي لأثر سعر الصرف – الحقيقي –على الطلب على العمل في الدول النامية محدوداً للغاية. وقد زادت أهمية تلك العلاقة ،خاصة بعد تخلي أغلب الدول النامية عن نظم الصرف الثابتة ، وزيادة الاندماج التجاري والمالي، وحدوث العديد من الأزمات المالية. ويعد–Hayard&&Jakman(19 91) أول من أوضح أثر سعر الصرف على الطلب على العمل في الدول النامية (Salatin and Ha–mi ,2015:P1194) وقد تلاه Campa &Go–ldberg (2001);Goldberg& Tracy (2003) الذين أوضحوا أثر سعر الصرف على العمالة

المطلوبة والأجور–Mishra and Spilimbergo) (2009:P6).

ويرى عدداً آخر من الاقتصاديين ،أن أثر سعر الصرف وتقلباته على التوظف يكون غير معنوي مقارنة بمتغيرات أخرى كالأجر والنمو والتراكم الرأسمالي (Bakhshi and Ebrahimi ,2016 :P6 ;Ibrahim ,2013:P165;Bashier and Wahban,2013:928.ويشير –Aljebrin(20 (12 أن هذا الأثر غير المعنوي يعود الى اتباع نظم الصرف الثابتة واستقرار سعر الصرف Aljebrin) (2012: P275, . ولاشك أن ذلك يعد صحيح لدولة مثل المملكة العربية السعودية ،التي ظل فيها سعر الصرف ثابتاً منذ ١٩٨٦ مقابل العملات المختلفة، الا أنها دولة كبيرة الحجم ، وقد يختلف الوضع في الدول صغيرة الحجم ذات الاقتصاد المفتوح مثل مصر .

وقد أوضح آخرون أن لسعر الصرف أثر معنوي واضح على التوظف –حيث يعد أحد العوامل الهامة في التنافسية الدولية والتكاليف النسبية – استناداً الى القنوات العديدة التي يؤثر من خلالها سعر الصرف على التوظف وهي التجارة الخارجية، الاستثمار، التضخم ، والنمو، الا أن هذا الأثر قد يكون معنوي طردي أو عكسي (ناظم حنفي، ١٩٩٩:ص ص (Saltan and Hami ,2015 :PP1194,119–5; Bakhshi and Ebrahimi ,2016:P–7;– Mishra and Spilimbergo, 2009:P9) كما يتفق(Hau(2007 مع تلك الرؤية بأن لسعر الصرف الحقيقي أثر معنوي على التوظف بالتطبيق على الصين للفترة ١٩٩٣–٢٠٠٢ (Hau,20– 07:P337) وكذلك(Firat(2010 بأن تقلبات سعر الصرف لها أثر معنوي عكسي في الأجل القصير ،على العمالة المطلوبة في أغلب الدول النامية ،بالتطبيق على تركيا ،حيث تخلق عوائق في التجارة الخارجية للدولة ،وتخفض الانتاج خاصة في الأجل القصير (Firat,2010:P1128)

ويرى (2016)Bakhshi&Ebrahimi أنه يجب التمييز بين أثر سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير والطويل ،وأن ذلك يرتبط بالميزة التنافسية للدولة ، ويكون الأثر واضح في الأجل الطويل. لذلك زيادة الطلب على العمل تتطلب الحفاظ على استقرار سعر الصرف Bakhshi) . and Ebrahimi,2016:PP4,7)ويوضح –Nya hokwe&Ncwadi(2013) أن أثر سعر الصرف الحقيقي يكون معنوي عكسي في الأجل القصير، ثم يصبح معنوي طردي في الأجل الطويل.خاصة للدول الأقل حجماً ،والتي تكون تنافسيتها أقل–(Nyahokwe and Ncwadi,2013:PP11 0–112) . ويوضح آخرون أمثال Frenkel &Ross(2006);Lindblad&Sellin (2008); Feldmann (2011);Chang (20–11) ; C– himanani et al(2012);Shaari et al (20– .etc...(13 أن أثر سعر الصرف الحقيقي يكون معنوي عكسي في الأجلين القصير والطويل،خاصة في الدول الأقل قدرة على المنافسة في السوق العالمي. وعلى خلاف ذلك أوضح آخرون أمثال هؤلاء Ranjbar&Moazen; (2004) Frenkel (2009) ;Behnamian(2012); Frenkel (2– .etc.(2016) Bakhshi& Ebrahimi (013 أن أثر سعر الصرف الحقيقي يكون معنوي طردي في الأجلين القصير والطويل في الدول كبيرة الحجم، والتي يكون لها نصيب كبير من الصادرات العالمية. وهكذا يتضح لنا أهمية سعر الصرف الحقيقي كأحد محددات الطلب على العمل، خاصة في الدول النامية التي تعاني من تقلبات سعر الصرف مثل

مصـر ،الا أن هـذا الأثـر غيـر مؤكـد فـي الأجلـين القصير والطويل لأنه يعتمد على تنافسية الدولة في السوق العالمي .

(٤) التعليم

يوضـح Schultz(1961) فـي نظريـة رأس المـال البشـري، أن رأس المـال البشـري يعـد أحـد العوامل الضرورية للنمو الاقتصادي في الاقتصاد الحديث. وقد أوضح Sheffin(2003) أن رأس المال البشري هو رصيد المهارات والمعرفة ،التي يمكـن مـن خلالهـا انجـاز العمـل ،لتحقيـق قيمـة اقتصادية معينة . وهكذا توضح تلك النظرية، أن التعليم يسهم في زيادة رأس المال البشري، وبالتالى زيادة الطلب على العمل (Mohamed,2016:P-87). ويوضـح Smith(2003) أن زيـادة التعلـيم (خاصة الجامعي) يسهم في زيادة رأس المال البشري ،وبالتـالي زيـادة الانتاجيـة ، فيـزداد الطلـب علـى العمـل. كمـا أن العمالـة المتعلمـة تـزداد مسـتويات أجورهـا ويقـل تواجـدها فـي القطـاع غيـر الرسـمي (Smith,2003:PP143-160) .ويؤكد العديد من الاقتصـاديين أن الـدول التـي يتواجد بها نظـام تعليم جيـد، يـزداد فيهـا الطلـب علـى العمالـة حتـي مـن الخـارج. ولاشك أن أهمية التعليم تزداد مـع العولمـة الاقتصادية ،حيث يزداد الاستثمار الأجنبي المباشر فـي دول العـالم ،وتـزداد المنافسـة فـي سـوق العمـل ،ويـزداد الطلـب علـى العمالـة المـاهرة (أحمـد عبـد المـــولى ،٢٠٠٤:ص ص ٢٢٠- ٢٣٠؛ نصـــير ،٢٠١٦:ص ص ١٠١،١٠٢ ؛Mohamed,2-016:P91) .

ويركز Rastogi(2002);Pin,Ching &Ko-gid (2011); Inekwe(2013 على أهمية التعليم خاصـة بعـد الثانوي(الجـامعي) خاصـة فـي الأجـل الطويـل ،لإكساب رأس المـال البشري كفـاءة ومهـارة أعلى، كما أن الشركات الأجنبية والعالمية التي تعمل فـي الـدول المضـيفة تركـز علـى العمالـة المتعلمـة الأكثـــر مهـــارة والمتدربـــة، وتقـــدم لهـــا أجـــوراً مرتفعة (Rastogi, 2002:P230; Pin,Ching and Kogid,2011:P78; Inekwe,2013:P-423) .كما يؤكد Richard&Kinag(1990) على أهمية التعليم عند التوجه للتصدير (Richard and Kinag, 1990:P636) ، . لذلك يرى Ajakaiye et al (2016) ضرورة الاهتمام بالتعليم الجامعي ،خاصـة فـي اطـار العولمـة الاقتصـادية ،وتـوفير المؤسسات الحكومية اللازمة لتدريب الشباب ،لزيادة فرص التوظف المتاحة لهم(Ajakaiye et al,20-16:P22) .

وهكـذا يتضـح لنـا أهميـة ادراج التعلـيم ،كأحـد محددات الطلب على العمل لمعرفة أثره ،خاصة مع زيـادة معـدل البطالـة لحملـة الشـهادات العليـا فـي مصر، الا أن أثره غير مؤكد في كل الدول.

(٣)الأدبيات التطبيقية لمحددات الطلب على العمل في مصر

تواجد أدب تطبيقي وفير عن محددات الطلب على العمل في العديد من الدول النامية ،اعتمد على أسـاليب قياسـية متقدمـة ،ومـن أهـم تلـك الدراسـات الحديثـة Jayaraman&Singh(2007) لفيجـي، Pinn,Ching&Kogid(2011) لماليزيـا، Aljeb-rin(2012) للمملكة العربية السعودية، Bashier& Habib and Sa-Wahban(2013) للأردن، rwar(2013) لباكســـــتان، Inekwe(2013) لنيجيريا، Nyahokwe and Ncwadi(2013) لجنـــوب افريقيـــا، Saltan and Hami (2015) لايـــــــــران، Bakhshi&Ebrahimi(2016)

لايران،(2016)Mohamed للصومال، Ajakaiye et al(2016) لنيجيريا.

وبمراجعة الأدب التطبيقي المرتبط بالاقتصاد المصري الذي اعتمد على أساليب قياسية متقدمة ،والذي تناول محددات الطلب على العمل في الأجلين القصير والطويل معاً ،**وركز على الاقتصاد المفتوح مع تحديد مرونات الطلب على العمل لمحدداته المختلفة نجد أنه محدود للغاية ومن الدراسات السابقة مايلي :**

*دراسة الشوربجي(٢٠٠٧) لمحددات الطلب على العمل في مصر(النمو الاقتصادي، التكوين الرأسمالي، الصادرات ، الواردات، الاستثمار الأجنبي المباشر) في الأجلين القصير والطويل للفترة ١٩٨٢-٢٠٠٥ باستخدام نموذج ARDL والتكامل المشترك وتصحيح الخطأ. وقد أوضحت وجود أثر معنوي طردي لجميع المتغيرات باستثناء التراكم الرأسمالي، أثر النمو كان أقل من باقي المتغيرات ، ولم تختلف آثار محددات الطلب على العمل في الأجلين القصير والطويل. وعلى الرغم أن أهمية تلك الدراسة في تركيزها على الأجل القصير والطويل، واعتمادها على أساليب قياسية حديثة ،الا أنها تناولت متغيرات محدودة ،كما أنها أوضحت أن أثر الواردات طردي ،وهذا مخالف لنتائج كل الدراسات السابقة.

* دراسة Ranjbar Moazen(2009) لمحددات الطلب على العمل(الناتج المحلي، الصادرات الصناعية، سعر الصرف الحقيقي، قوة العمل) في الأجل الطويل في دول منظمة التعاون الاسلامي (منها مصر) للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٦ باستخدام طريقة OLS. وقد أوضحت وجود أثر معنوي طردي لكل المتغيرات باستثناء قوة العمل على التوظف . وعلى الرغم من القاء الضوء في تلك الدراسة على سعر الصرف كمحدد للطلب على العمل ،الا أنها أهملت متغيرات عديدة ،واعتمدت على فترة زمنية محدودة وركزت على الأجل الطويل فقط.

*دراسة Ibrahim(2013) لمحددات الطلب على العمل في القطاع الخاص (الناتج المحلى ، الأجر الحقيقي، الاستثمار الخاص) في مصر للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧ في الأجلين القصير والطويل معاً باستخدام نموذج لوغاريتمي مزدوج والتكامل المشترك ونموذج ECM. وقد أوضحت وجود أثر معنوي طردي للناتج والاستثمار في الأجلين القصير والطويل، باستثناء الأجر حيث كان أثره معنوي عكسي في الأجل القصير ومعنوي طردي في الأجل الطويل،كما أن الاختلال في سوق العمل يحتاج لأكثر من عامين للقضاء عليه. وعلى الرغم من اعتماد تلك الدراسة على أساليب قياسية حديثة ،الا أنها تناولت القطاع الخاص فقط ،وركزت على عدد محدود من المتغيرات تخص الاقتصاد المغلق.

***دراسة نصير(٢٠١٦)** لمحددات الطلب على العمل(الناتج المحلي ،التراكم الرأسمالي التضخم، ، الاندماج التجاري،النمو السكاني ، التعليم ،الثورة) في مصر في الأجلين القصير والطويل للفترة ١٩٧٣-٢٠١٣ باستخدام نموذج لوغاريتمي مزدوج ونموذج ARDL&ECM وسببية كرانجر . وقد أوضحت وجود أثر معنوي طردي لكل من الناتج والتراكم الرأسمالي والتضخم ،وأثر معنوي عكسي للاندماج التجاري والتعليم والثورة ،ولم تختلف العلاقات في الأجل القصير والطويل. ولم تتواجد علاقة سببية بين الطلب على العمل والتراكم الرأسمالي والنمو السكاني،بينما تواجدت سببية من باقي المحددات للطلب على العمل . وتعد تلك الدراسة ذات أهمية خاصة لإدراجها عدد كبير من

المتغيرات ،واستخدامها أساليب قياسية حديثة ،لكنها أغفلت أثر سعر الصرف والاندماج المالي والائتمان للقطاع الخاص والانفاق الحكومي.

وهكذا يتضح لنا أن القليل من الأدب التطبيقي مطبق على مصر ،كما ركز أغلبه على عدد محدود من المتغيرات(حيث تم التركيز على تحديد أثر الاندماج التجاري بشكل اجمالي ،دون التمييز بين أثر الصادرات والواردات) تخص في معظمها الاقتصاد المغلق مع التركيز على الأجل القصير أو الطويل ، كما اهتم القليل منه بتحديد مرونات الطلب على العمل لمحدداته المختلفة ،رغم أهمية تلك المرونات في اتخاذ العديد من القرارات الهامة للحد من مشكلة البطالة .

لذلك يسعى الباحث من خلال تلك الدراسة الحالية الى التركيز على متغيرات عديدة ،كمحددات للطلب على العمل في الاقتصاد المفتوح ،وتحديد مرونات الطلب على العمل لتلك المحددات في مصر في الأجلين القصير والطويل معاً ،وذلك بالاعتماد على أساليب قياسية حديثة مع التركيز على فترة زمنية طويلة.

(٤) النموذج المقترح لمحددات الطلب على العمل في مصر ونتائجه العملية

(٤-١) النموذج المقترح لمحددات الطلب على العمل

اعتمد الباحث على فرضين أساسيين سيتم اختبارهم على مستوى الاقتصاد المصري ،الأول أن الطلب على العمل مستقر ومتكامل مع محدداته ،والثاني هو وجود علاقة معنوية بين الطلب على العمل ومحدداته سواء في الأجل القصير أو الطويل. وتوضح المعادلة (١) دالة الطلب على العمل EMP في محدداته المختلفة التي تشمل الناتج المحلي الحقيقي RGDP، التراكم الرأسمالي الحقيقي RCF ،الأجور الحقيقية RW ، الانفاق الحكومي الحقيقي RGC ، الائتمان الحقيقي للقطاع الخاص RDC، الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي RFDI ،الصادرات الحقيقية RX ، الواردات الحقيقية RM ،سعر الصرف الحقيقي REX ، التعليم ED ،الثورة المصرية ٢٥ يناير REV ،وتمثل t الفترة الزمنية.

$$\mathbf{EMP_t = F(RGDP_t, RCF_t, RW_t, RGC_t, RDC_t, RFDI_t, RX_t, RM_t, REX_t, ED_t, REV_t)} \quad \textbf{(1)}$$

وتعكس المعادلة (٢) النموذج القياسي المستخدم ،وهو نموذج لوغاريتمي مزدوج يتحدد فيه العمالة الفعلية بالقطاع الرسمي EMP كدالة في المحددات المختلفة للطلب على العمل السابق ذكرها $\mathbf{(X)_t}$،وتمثل t الفترة الزمنية، $\boldsymbol{\varepsilon}$ الخطأ العشوائي،

$$\mathbf{L(EMP)_t} = \alpha + \sum \beta\, \mathbf{L(X)_t} + \mathbf{C\ REV} + \boldsymbol{\varepsilon}_t \quad \textbf{(2)}$$

وبمراجعة الأدب الاقتصادي التطبيقي المتعلق بالطلب على العمل، نجد أنه ركز على محددات الطلب على العمل دون الاعتماد على الطلب المبطئ على العمل، وذلك لتحديد أثر تلك المحددات بدقة . كما ركز أغلب هذا الأدب على استخدام دوال لوغاريتمية مزدوجة ،وذلك لتقدير مرونة الطلب على العمل بالنسبة لمحدداته بشكل مباشر .كما أنها تعطى تقديرات ذات جودة عالية

L اللوغاريتم الطبيعي ،α ثابت المعادلة،β متجه يعكس أثر محددات الطلب على العمل ،**C** يعكس أثر ثورة ٢٥ يناير

،وتتجنب مشاكل الارتباط الذاتي بين قيم الخطأ العشوائي ،كما تعطي أقل خطأ معياري للبواقي (Ibrahim,2013:P173). ويؤكد Krishna(20-01) أن تحديد مرونة الطلب على العمل لمحدداته في الأجلين القصير والطويل ،لها أهمية خاصة في اتخاذ السياسات الاقتصادية اللازمة لزيادة التوظف (Krishna,2001:P392)

(٤-٢) قيـــاس متغيـــرات النمـــوذج

يتضمن النموذج عدة متغيرات هي

أولاً المتغير التابع

ويتمثل في الطلب على العمل ، وقد تم قياسه بالعمالـة الفعليـة فـي القطـاع الرسـمي الخـاص والحكومي.

ثانياً المتغيرات المستقلة

وهـي محـددات الطلـب علـى العمـل ،وقـد تـم قياسها جميعاً بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ ،وتشمل جميـع المحـددات السـابق عرضـها ،وهـي النـاتج المحلـي الحقيقـيRGDP ،والأجـور الكليـة الحقيقيـة RW ،والتـراكم الرأسـمالي الاجمـالي (الـذي يشـمل الاسـتثمار الثابـت والتغيـر فـي المخـزون) والانفـاق الحكومي RGC (وقد تم قياسه بالإنفاق الاستهلاكي الحكـومي) ،والانـدماج التجـاري (بصـادرات السـلع والخـدماتRX وواردات السـلع والخـدماتRM كـل علـى حـدة) ،والانـدماج المـالى(بصـافي تـدفقات الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر الحقيقـي RFDI وهـو التدفقات الداخلـة مطروحـاً منهـا التدفقات الخارجـة) ،وسـعر الصـرف الحقيقـي REX ،والتعلـيم ED(بنسـبة الطـلاب فـي التعلـيم الجـامعي الـى اجمـالي المتعلمين) ،وثورة ٢٥ يناير REV والتي تم استخدام متغير صوري للتعبير عنها يأخذ قيمة واحد صحيح في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ ،وقيمة صفر في السنوات السابقة والتالية لتلك الفترة.

(٤-٣) الأساليب الإحصائية المستخدمة

تـم اسـتخدام البرنـامج الإحصـائي Eviews بالاعتمـاد علـى عـدة أسـاليب إحصـائية وقياسـية، لتحقيـق هـدف البحـث ، **وتشـمل مـا يلـي** Asteriou,D. and Hall,2007;Dolado, Gn-zalo and Marmol,1999;Hamilton ,1994:

أ) اختبـارات الاسـتقرار للسلاسـل الزمنيـة المستخدمةStationaryTests لتجنب الانحدار الزائف ،وسوف يتم استخدام اختبار ديكي فولار الموسـعDickeyFuller Augmented فـي المسـتوى الأصـلي، والفـروق الأولـى لمتغيـرات النموذج .

ب) تحديد فترات التباطؤ الزمني المثلي Optimal Lag Length للمتغير التابع باستخدام نموذج الانحدار الذاتي.

ج) **التكامـل المشـترك لكـل مـن Johansen-Juselius** وذلك للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين الطلب على العمل ومحدداته، بمقارنة القيمة الحرجة critical value بقيمة إحصائية هي الأثر أو القيمة العظمي.

د) طريقـة المربعـات الصـغرى العاديـة الكاملـة المعدلـة FMOLS لتقدير مرونات الطلب على العمل لمحدداته في الأجل الطويل. هذه الطريقة تـم تصـميمها مـن خـلال Phillips&Hansen (1990) للإمـداد بتقـديرات مثلـى لانحـدارات التكامل المشترك ،حيث تُعدل تقديرات المربعات الصغرى العادية ،للأخذ في الحسبان آثار الارتباط السلسـلي ،وتختبـر النمـو الـذاتي فـي المتغيـرات المستقلة ،الـذي ينـتج مـن وجود علاقات التكامل

المشترك ،وهي بذلك تعطي تقديرات أكثر كفاءة .ويتطلب تطبيق تلك الطريقة اجراء اختبارات الاستقرار، والتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وهو ما سيتم اتباعه.

هـ) نموذج تصحيح الخطأ –Vector Error Correction Model لتقدير مرونات الطلب على العمل لمحدداته في الأجل القصير ،وتحديد الفترة الزمنية اللازمة لعلاج الاختلال في الطلب على العمل بالنسبة لمحدداته.

(٤-٤) النتـــائج العمليـــة للنمـــوذج المستخدم

قـام الباحـث بتقـدير مصـفوفة الارتبـاط Correlation Matrix بين محددات الطلب على العمل كخطوة تمهيدية ،للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات ،ويوضح جدول (١) نتائج تلك المصفوفة ،والتي تشير الى عدم وجود تلك المشكلة ،حيث لم يتجاوز معامل الارتباط 4. .

أ) اختبارات الاستقرار للسلاسل الزمنية المستخدمة

يوضح جدول(٢) نتائج اختبارات الاستقرار باستخدام اختبار ديكي فولار الموسع ،أن جميع المتغيرات كانت مستقرة في الفروق الأولي – باستثناء متغير LRFDI الذي كان مستقراً في مستواه الأصلي وفي الفروق الأولى له– عند مستوى معنوية ١%

$$\mathbf{LEMP, LRGDP, LRCF, LRW, LRGC, LRDC, LRFDI, LRX, LRM, LREX, LED, REVE} \approx \mathbf{I(1)}$$

ب)فترات التباطؤ الزمني المثلي

يوضح جدول (٣) أن فترات الابطاء المثلي بلغت فترة واحدة، بأغلب المعايير المستخدمة.

ج)التكامل المشترك

يوضح جدول(٤) وجود علاقة تكامل مشترك بين الطلب على العمل ومحدداته في الأجل الطويل ،عند مستوي معنوية ٥% ،حيث تواجد ثلاثة متجهات للتكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر ،ومتجهين باستخدام اختبار الحد الأقصى، ويؤكد ذلك صحة الفرض الأول للبحث، وامكانية الاعتماد على طريقة FMOLS.

د) طريقة المربعات الصغرى العادية الكاملة المعدلة FMOLS

يوضح جدول(٥) نتائج تقدير مرونات الطلب على العمل لمحدداته المختلفة في الأجل الطويل،وقد جاءت تلك النتائج جيدة، حيث بلغ معامل التحديد المصحح ٩٥.٦% ،وتحققت المعنوية لكل المحددات عند مستوى ١% (باستثناء الائتمان المحلي للقطاع الخاص عند ٥%) وكان ثابت المعادلة غير معنوي ،وبلغت قيمة D.W ١.٩٥ مما يؤكد على جودة النموذج ،ويؤكد ذلك صحة الفرض الثاني للبحث. وتشير النتائج الى أن الطلب على العمل غير مرن لمحدداته المختلفة في الأجل الطويل باستخدام طريقة FMOLS ،حيث بلغت المرونات جميعاً قيمة أقل من الواحد الصحيح. وقد تواجد أثر معنوي طردي لكل محددات الطلب على العمل(حيث كانت اشارة المرونة موجبة) باستثناء الواردات وثورة ٢٥ يناير ،الذي كان أثرهما معنوي عكسي .وقد تفوقت مرونات الطلب على العمل لكل من الواردات والأجور وسعر الصرف الحقيقي والانفاق الحكومي والتعليم المرونة لباقي المتغيرات.

هـ) نموذج تصحيح الخطأ

يوضح جدول (٦) نتائج تقدير مرونات الطلب على العمل لمحدداته المختلفة في الأجل القصير، وقد جاءت تلك النتائج جيدة ،حيث بلغ معامل التحديد المصحح ٦٦.٤% فضلاً على معنوية F ،وانخفاض مجموع مربعات البواقي ،كما تحققت المعنوية لكل محددات الطلب على العمل ،كما جاء معامل تصحيح الخطأ معنوي وسالب بقيمة ٠.١٨٥٩، ويؤكد ذلك صحة الفرض الثاني للبحث. وتشير النتائج أن الطلب على العمل غير مرن لمحدداته المختلفة الأجل القصير، حيث بلغت المرونات جميعاً قيمة أقل من الواحد الصحيح . وقد تواجد أثر معنوي عكسي لكل من الأجور والواردات وسعر الصرف الحقيقي والتعليم وثورة ٢٥ يناير حيث جاءت اشارات المرونة سالبة ، وأثر معنوي طردي لباقي المتغيرات. وقد تفوقت مرونات الطلب على العمل لكل من الناتج والتراكم الرأسمالي والتعليم وسعر الصرف الحقيقي المرونة للمتغيرات الأخرى .كما أوضحت النتائج أن الاختلال في الطلب على العمل يتطلب علاجه خمس سنوات ونصف .

و) تغير مرونات الطلب على العمل لمحدداته المختلفة من الأجل القصير للطويل

بمقارنة المرونات المقدرة للطلب على العمل لمحدداته في الأجل القصير والطويل والواردة بالجداول ٦، ٥ على التوالي ،نلاحظ انخفاض مرونات الطلب على العمل لكل من الناتج المحلي والتراكم الرأسمالي والائتمان للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر من الأجل القصير للطويل ،بينما ازدادت مرونات الطلب على العمل للأجور (مما يؤكد صحة قوانين هكس– مارشال)، والانفاق الحكومي والصادرات والواردات وسعر الصرف الحقيقي والتعليم وثورة ٢٥ يناير **وفيما يلي نوضح سبب ذلك :**

–حالات انخفاض مرونات الطلب على العمل لمحدداته المختلفة من الأجل القصير للطويل

يمكن تفسير انخفاض مرونة الطلب على العمل للناتج المحلي بسبب التركيز على القطاع الخدمي أكثر من الصناعي والزراعي ،وهو ما أوضحه الأشكال ٢ ، ٣ ، ٤ . أما انخفاض مرونات الطلب على العمل للتراكم الرأسمالي والاستثمار الأجنبي المباشر فيعود الى الإحلال الفني لرأس المال محل العمل . وقد يعود انخفاض مرونة الطلب على العمل للائتمان للقطاع الخاص الى ارتفاع تكلفة الائتمان في الأجل الطويل ،مما يدفع المشروعات لتخفيض تكلفة العمالة .وقد ظل الأثر طردي لكل المتغيرات السابقة من الأجل القصير للطويل.

– حالات ارتفاع مرونات الطلب على العمل لمحدداته المختلفة من الأجل القصير للطويل

ازدادت مرونة الطلب على العمل للأجور، وتغيرت العلاقة من عكسية الى طردية، ويمكن ارجاع ذلك الي أثر التضخم ، وانخفاض مستوى الأجور في مصر، كما أن مهارة العامل تكون مطلوبة أكثر في الأجل الطويل. وتوضح مرونة الطلب على العمل للتعليم التي زادت مع تغير العلاقة من عكسية لطردية ذلك ، بأنه في الأجل الطويل يكون التركيز على العمالة الأكثر تعليماً . كما ازدادت مرونة الطلب على العمل لسعر الصرف الحقيقي وتغيرت العلاقة من عكسية الى طردية . وقد تزايدت مرونات الطلب على العمل للثورة وكذلك الصادرات والواردات والانفاق الحكومي.

*نتائج وتوصيات البحث

١. نتائج البحث

استهدف هذا البحث ايضاح محددات الطلب على العمل في مصر في الأجلين القصير والطويل للفتـــرة ١٩٧٥-٢٠١٦. وقـــد اختلـــف الأدب الاقتصادي بشأن محددات الطلب على العمل، حيث تواجدت نظريات عديدة فسرت تلك المحددات ، فضـــلاً علـــى تركـــز الأدب الاقتصـــادي النظـــري والتطبيقي لفترة طويلة على الاقتصاد المغلق ،واهمال العديد من المحددات الهامة التي تتعلق بالاقتصاد المفتوح ،وقد أسهم ذلك في تقديرات متحيزة لمرونات الطلب على العمل لمحدداته المختلفة. وعلى جانب آخر تباينت رؤى الاقتصاديين بشأن أثر محددات الطلب على العمل في الأجلين القصير والطويل، وهو ما أدى في النهاية الى تقديم توصيات غير دقيقة ،بشأن زيادة الطلب على العمل في القطاع الرسمي في مصر.

ويعاني الاقتصاد المصري من انخفاض الطلب على العمل في القطاع الرسمي – وهو ما قد انعكس على ارتفاع معدل البطالة (للذكور والاناث) خاصة لحملة الشهادات العليا ،على الرغم من زيادة الناتج المحلـــي والتـــراكم الرأســـمالي والانفـــاق الحكـــومي والائتمان الممنوح للقطاع الخاص وزيادة الاندماج المالي والتجاري – وهو ما اضطر العديد من العمالة للعمل بالقطاع غير الرسمي ،أو الهجرة الخارجية ،رغم ما يحيط بذلك من مساوئ.

وقد اعتمد الباحث على نموذج لوغاريتمي مزدوج ،لتقدير مرونات الطلب على العمل في القطاع الرسمي لمحدداته المختلفة في مصر في الأجل القصير (باستخدام نموذج تصحيح الخطأ) والطويل (باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية الكاملة المعدلة) خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠١٦ . وقد اشتمل النموذج على محددات عديدة للطلب على العمل هي الناتج المحلي والتراكم الرأسمالي والانفاق الحكومي والائتمـــان للقطـــاع الخـــاص والأجـــور الحقيقيـــة والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والواردات وسعر الصرف الحقيقي والتعليم وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

وقد أوضحت نتائج النموذج المستخدم أن الطلب على العمل غير مرن لمحدداته في الأجلين القصير والطويل، وتتواجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الطلب على العمل ومحدداته، وأثر معنوي لكل المحـــددات فـــي الأجلـــين القصـــير والطويـــل، وأن الاختلال في الطلب على العمل يتطلب خمس سنوات ونصف لعلاجه وهي مدة تعد طويلة نسبياً. كما أنه بمقارنة نتائج الأجل القصير والطويل، نجد انخفاض في مرونات الطلب على العمل للناتج المحلي والتراكم الرأسمالي والائتمان للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر من الأجل القصير للطويل ،بينما ازدادت مرونات الأجور، الانفاق الحكومي، الصادرات ، الواردات ، سعر الصرف الحقيقي، التعليم ، وثورة ٢٥ يناير. كما أن أثر الأجور وسعر الصرف الحقيقي والتعليم اختلف من الأجل القصير الي الطويل، حيث انعكس الأثر لتلك المتغيرات من أثر معنوي عكسي الي طردي ، وهو ما يتناسب مع دولة نامية مثل مصر، مستوى الأجر فيها منخفض، وقدرتها على التنافسية منخفضة. ولاشك أن تلك النتائج توجب ضرورة تحليلها، لوضع التوصيات اللازمة لصناعة السياسة الاقتصادية اللازمة، لزيادة الطلب على العمل في مصر في القطاع الرسمي .

٢. توصيات البحث

يوصي الباحث على ضوء نتائج البحث بعدة توصيات،

أولاً: توفير قاعدة بيانات سنوية عن محددات الطلب على العمل في مصر، في كافة القطاعات المختلفة ،وعلى مستوى الصناعات الفرعية داخل كل قطاع ،وذلك لحساب مرونات الطلب على العمل لمحدداته المختلفة على مستوى كل قطاع وصناعة بشكل دوري.

وثانياً: توصيات تعمل على رفع مرونات الطلب على العمل لمحدداته المختلفة ، وتخفيض المدى الزمني اللازم لعلاج الاختلال في دالة الطلب على العمل ،والتي تشمل ما يلي:

- تحسين نظام التعليم في مصر، بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل المصري، ولتوفير رأس المال البشري المطلوب ،وبأعلى كفاءة ممكنة خاصة وأن أثره طردي في الأجل الطويل كما أن مرونته تزداد مع الأجل الطويل.
- اقامة وحدات للتدريب تابعة للحكومة على مستوى كل محافظات مصر، تكون مسؤوليتها امداد العاطلين بالبيانات اللازمة عن فرص التوظف المتاحة، واعداد برامج التدريب اللازمة لرفع كفاءة العمالة ،واعادة تأهيلها للتخصصات التي بها فائض في الطلب عليها.
- زيادة مرونة الطلب على العمل للنمو الاقتصادي بتقديم الحوافز والامتيازات للمشروعات الانتاجية في قطاعي الصناعة والزراعة(لأن قدرتها على زيادة التوظف أعلى) للحد من النمو الحادث في القطاع الخدمي.
- زيادة مرونة الطلب على العمل للتراكم الرأسمالي بتقديم الحوافز والامتيازات اللازمة للمشروعات التي تعتمد على أساليب انتاجية كثيفة العمل، حيث انخفضت مرونة الطلب على العمل للتراكم الرأسمالي في الأجل الطويل.
- عدم التركيز على سياسة الحد الأدنى للأجور، كحل وحيد لزيادة الطلب على العمل في مصر ،لأن نتائج الأجل الطويل أوضحت أن أثر الأجر طردي على الطلب على العمل، كما أن مرونته تزداد مع الأجل الطويل . لذلك يجب العمل على الحفاظ على استقرار الأسعار لضمان مستوى مرتفع من الأجر الحقيقي.
- اعداد دراسات وافية عن حجم العمالة بالقطاع الحكومي، واعادة هيكلة العمالة في الأنشطة المختلفة ، لضمان كفاءة الانفاق الحكومي المستخدم ، وخلق فرص توظف جديدة ،من خلال زيادة الانفاق الحكومي الاستثماري المحفز للقطاع الخاص
- العمل على زيادة مرونة الطلب على العمل للائتمان الممنوح للقطاع الخاص،بتصميم السياسات الائتمانية وسن التشريعات اللازمة، لتحفيز المشروعات على زيادة العمالة المطلوبة ،بخفض تكلفة الائتمان الموجه للمشروعات الصغيرة ،وزيادة حجمه ،والحد من ظاهرة تركز الائتمان، والتركيز على المشروعات الانتاجية في الائتمان الممنوح.
- زيادة مرونة الطلب على العمل للصادرات بإعطاء مزايا للمشروعات الموجهة للتصدير ،بشرط أن تكون موفرة لرأس المال .
- العمل على خفض مرونة الطلب على العمل للواردات (حيث ارتفعت بدرجة كبيرة من الأجل القصير الى الأجل الطويل) بمنح مزايا للمشروعات التي تنتهج استراتيجية الاحلال محل الواردات(خاصة للواردات عالية التكلفة) للحد من

واردات مصر ،لما لها من أثر سلبي واضح على خلق التوظف.

- زيـادة مرونـة الطلـب علـى العمـل للاسـتثمار الأجنبـي المباشـر ،بتقديم المزايـا والحـوافز اللازمـة لجذب التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مـع ربـط تلـك المزايـا والحـوافز بهـدف خلـق التوظـف ، وخفـض فـائض بـالميزان التجـاري لمصر.
- اتخاذ السياسات وسن التشريعات اللازمة للحد من تقلبـات سـعر الصـرف للجنيـه المصـري، والتركيـز على زيادة سعر الصرف الحقيقي، لزيادة التنافسية لمصر في الاقتصاد العالمي.
- الحفـاظ علـى الاسـتقرار السياسـي، والحـد مـن الاضطرابات والثورات الداخلية، لما لذلك من أثر واضـح علـى الاستثمار وسـوق العمـل، خاصـة فـي الأجل الطويل ،وهو ما أوضحته نتائج البحث.

٣. مقترحات لبحوث مستقبلية

يمكـن تقـديم مقترحـات لموضـوعات بحثيـة تحتـاج للمزيد من الدراسة تشمل:

- أثر التعليم على التوظف في الدول النامية: دراسة حالة لمصر.
- الميـزة التنافسـية والطلـب علـى العمـل فـي الـدول النامية : دراسة حالة لمصر.
- أثـر الانـدماج المـالي والتجـاري علـى مرونـات الطلـب علـى العمـل : دراسـة مقارنـة للـدول النامية والمتقدمة .
- سياسة الحد الأدني للأجر والطلب على العمل : دراســة مقارنــة للــدول الناميــة والمتقدمــة

ملاحق البحث

Table(1) Correlation Matrix for all used Variables

Variables	LRGDP	LRCF	LRGC	LRDC	LRW	LRFDI	LRX	LRM	LREX	LHC	REV
LRGDP	1.00	-.205									
LRCF	.205	1.00									
LRGC	.161	-.028	1.00								
LRDC	.114	.053	-.021	1.00							
LRW	-.068	-.002	-.078	.321	1.00						
LRFDI	-.310	-.059	.044	.220	.009	1.00					
LRX	.077	-.347	-.209	-.148	-.053	.075	1.00				
LRM	-.047	-.271	-.165	.021	-.101	.309	.264	1.00			
LREX	-.099	.274	-.176	-.129	.020	-.010	.153	.250	1.00		
LED	-.095	.394	.214	.393	-.001	.247	-.187	.006	-.372	1.00	
REV	-.218	-.027	.021	-.088	.003	-.505	.076	-.055	.022	-.275	1.00

المصدر : التقدير تم باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews

Table(2) Results of Unit Root Tests by Using (ADF) Augmented Dickey Fuller

Variable	Level		First Difference		Order of Integ.
	Constant	Constant &Trend	None	Costant	
LEMP	.088	-2.138	-2.493[a]	-5.656[a]	1
LRGDP	-1.538	-2.416	-6.245 [a]	-6.498 [a]	1
LRW	-2.407	.289	-5.026 [a]	-5.048 [a]	1
LRCF	-2.016	-2.992	-6.245 [a]	-6.216 [a]	1
LRX	-2.108	-1.841	-4.598 [a]	-4.687	1
LRM	-1.274	-2.435	-5.251 [a]	-5.601 [a]	1
LRFDI	-5.205 [a]	-5.564 [a]	-9.893 [a]	-9.795 [a]	0,1
LRDC	-2.307	-1.222	-5.791 [a]	-6.268 [a]	1
LRGC	.474	-1.478	-4.416 [a]	-4.645 [a]	1
LREX	-1.355	-1.199	-3.699 [a]	-4.104 [a]	1
LED	-1.417	-1.742	-3.771 [a]	-3.871 [a]	1
REV	-2.924	-3.118	-6.245 [a]	-6.164 [a]	1

المصدر : التقدير تم باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews

a,b and c indicate to significance at the 1% ,5% and 10% levels respectively

Table(3) optimal Lag for used Model according to VAR analysis

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	82.2122	NA	.0016	-3.6006	-3.0888	-3.4169
1	119.936	50.299*	.0002*	-5.5461*	-4.9291*	-5.2850
2	120.123	.2401	.0003	-5.4423	-4.8452	-5.2284
3	123.201	3.788	.0004	-5.441	-4.9091	-5.3192

المصدر : التقدير تم باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews

*Indicates lag order selected by the criterion: LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level); FPE: Final prediction error;AIC: Akaike information criterion;SC: Schwarz information Criterion; HQ: Hannan-Quinn information criterion

Table(4)Results of Cointegration tests for used Model

Hypothesized of vector cointegration	Critical value (.05)	Trace statistics	Critical value (.05)	Max statistics	Eigen value
r =0	334.984	449.933	76.578	114.306	.93845
r ≤ 1	285.143	335.627	70.535	87.466*	.88156
r ≤ 2	239.235	248.161*	64.505	54.612	.73605
r ≤ 3	197.371	193.549	58.434	53.471	.72861
r ≤ 4	159.529	140.079	52.363	38.195	.60614
r ≤ 5	125.615	101884	46.231	31.175	.53250

المصدر : التقدير تم باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews

Table(5)Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS) Regression Results

variable	Coefficient	t-statistic	Prob.
C	-1.319	-1.229	0.178
LRGDP	.0439	2.906	.007[a]
LRCF	.0184	7.323	0.000 [a]
LRGC	.1375	12.809	0.000 [a]
LRDC	.0143	2.045	.0510 [b]
LRW	.2534	13.703	0.000 [a]
LRFDI	.0019	2.422	.0340 [a]
LRX	.0453	15.614	0.000
LRM	-.5001	-20.528	0.000 [a]
LREX	.1415	14.407	0.000 [a]
LED	.0912	2.947	0.002 [a]
REV	-.0643	-4.597	0.001 [a]
R-Squared	.9678	Mean Dependent Var.	3.4998
Adjusted R-Squared	.9556	S.D. Dependent Var.	.2658
S.E. of Reg.	.0560	Sum Squared Resid .	.0910
Durbin-Watson Stat.	1.95	Long-Run Variance	.0003

a , b and c indicate significance at the 1% , 5% and 10% levels respectively

Notes: Dependent Variable :LEMP;Method :Fully Modified Least Squares (FMOLS) ;Sample (adjusted) : 1975 -2016 ;Cointegrating Equation Determinstics:C;LongRun Covariance Estimate(Bartlett Kernel ,NeweyWestFixed Bandwidth=4)

المصدر : التقدير تم باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews

Table (6) Results of Error Correction Model

Variables	Coefficient	t- Statistics
ECM_{t-1}	-.1859	-6.0930[a]
C	.0128	- .4516
DLRGDP	.1857	3.9486 [a]
DLRCF	.0739	2.1530 [b]
DLRW	-.0064	-2.1062[b]
DLRGC	.0088	2.6470 [b]
DLRDC	.0238	2.2250[b]
DLRFDI	.0320	2.0240 [b]
DLRX	.0080	2.8916 [a]
DLRM	-.0246	-3.6912 [a]
DLREX	-.0495	-3.0306 [a]
DLED	-.0579	-2.0713[b]
DREV	-.0301	-2.3051 [b]
Goodfitness	R^2=.776 Adjusted-R^2= .664 Sum sq. resids=.0029 F-statistic=6.941 S.E. equation=.0109	

a , b and c indicate significance at the 1% , 5% and 10% levels respectively

المصدر : التقدير تم باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

- أبو العنيين ، محمود ،" توزيع الائتمان المصرفي بين الحكومة والقطاع الخاص "، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين – دور الاستثمار الخاص في تحقيق أهداف خطط التنمية – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ،١٩٨٩: ص ص ٢٦٣ – ٢٩٥ .
- البلاوى،حازم ، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦).
- الخواجة، ليلى أحمد ،" دراسة تحليلية لظاهر البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل في مصر ،" المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد – البطالة في مصر – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ : ص ص ١٨١– ٢١٩.
- الشوربجي، مجدي، " أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري " ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ، ٢٠٠٧: ص ص١٤١–١٧٤.
- ايرنبرج ، رونالد و سميث ، روبرت ، اقتصاديات العمل ، ترجمة طاهر ، فريد بشير ومراجعة السباخي ، محمد حمدي وتقديم السلطان ، سلطان محمد (المملكة العربية السعودية : دار المريخ، ١٩٩٤).
- حمودة ، رشيدة ،" استراتيجية ادارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر" ، رسالة دكتوراة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة فرحات عباس سطيف، ٢٠١٢ .
- حنفي، محمد ناظم ،مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩).
- زكى ، رمزي ،" الاقتصاد السياسي للبطالة – تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة "، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،أكتوبر ١٩٩٧ .
- عبد الحميد ،عبد المطلب ، " نمط الاستثمار وتأثيره على البطالة في مصر"، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين – الموارد البشرية والبطالة ٨٦– الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي الإحصاء والتشريع ، تحرير أ.د سلطان أبو على ،١٩٩١: ص ص١٠٧– ١٥٣.
- عبد المولى،سمية أحمد،" سياسات التعليم والتدريب وإصلاح سوق العمل في مصر "، المؤتمر الثامن لقسم الاقتصاد– أبعاد الإصلاح الهيكلي مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤: ص ص ٢١٩ –٣١٥.
- عودة، لعريفي ،" محددات الأجور وأثرها على العمالة في الجزائر " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،٢٠١٠/٢٠١١.
- فيتاس ، ديمترى وكو ، يون جى ، " دور سياسات الائتمان في اليابان وكوريا "، مجلة التمويل والتنمية، مجلد ٣١، عدد ١ ، مارس ١٩٩٤: ص ص ١٠– ١٢.
- قريشي ، ضيا، "العولمة : فرص جديدة وتحديات صعبة "، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس١٩٩٦: ص ص ٣٠– ٣٤
- مندور ، أحمد محمد ، " انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على أسواق العمل في مصر " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، عدد ٢ ،سبتمبر ١٩٩٦: ص ص ٧٣–١١٤.
- نصير ، شيرين عادل ، " محددات البطالة في مصر خلال الفترة ١٩٧٣ –٢٠١٣ – دراسة تحليلية قياسية" ، بحوث اقتصادية عربية ، العددان ٧٤–٧٥ ، ربيع صيف ٢٠١٦: ص ص٨٥–١١٨.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Ajakaiye,O. et al ,"Understanding the Relationship Between Growth and Employment in Nigeria ", Projection MacroEconomic Management as Part of theAfrica Growth Initiative at Brookings-,Development Policy Research-Unit and United Nations University ,May 2016:PP1-32.
- Aljebrin,M.A.,"Labor Demand and Economic Growth in Saudi Arabia-", American Journal of Business and Management ,Vol.1,No.4,2012-:PP2-71-277.
- Asteriou,D. and Hall,S . Applied Econometrics : A Modern Approach Using Eviews and Microfit . New York , Palgrave Macmillan , 2007 .
- Bhaumik,S.,Estrin,S. and Meyer,K.," Determinants of Employment Growth at MNEs: Evidence from Egypt ,India ,South Africa and Vietnam", IZA, Working Paper ,No.127-2, Auj.2004:PP124.
- Bakhshi,Z. and Ibrahimi ,M.,"The Effect of Real Exchange rate on Unemployment ", Marketing and Branding Research ,AIM Journals ,Vol.3,2016:PP413.
- Bashier,A.,"The Labor Demand in Jordan", Damascus University Journal, Vol.14 , No.1,1998:PP

-Bashier,A.,and Wahban,A.,"The Determinants of Employment in Jordan: ATime Series Analysis ", International Review of Management and Business Research ,Vol. 2, No.4, Dec.2013: PP927 -936.

- Dolado , J.Gonzalo,J. ,and Marmol , F.. Cointegration. Spain, Getafe, Feb.1999.
- Dreze , J.(ed) , Advances in Macro Economic Theory (New York :palgrave , 2001).

-Firat. D.," Exchange Rate Volatility and Employment Growth in Developing Countries: Evidence From turkey", World Development, 38-(8),2-010: PP 1127-1140.

- Habib ,M.D. and Sarwar,S., "Impact of Foreign Direct Investment on Employment Level In Pakistan: A Time Series Analysis", Journal of Law,Policy and Globalization,Vol.10, 2013 (online), WWW.iiste.org
- Hamilton , J., Time Series Analysis ,Princeton University ,USA: 1994.
- Hau, P. ,"Real Exchange Rate and Manufacturing in China", China Economic Review, 18(3), 2007:PP 335-353.
- Heijdra , B.J., and Ploeg F.V., The Foundations of Modern Macroeconomics (Oxford : University press,2-002).

http://data.worldbank.org/indicator/

- Ibrahim,M.A.,"The Determinants of Private Sector Demand for Employment in Egypt: 1990-2007", Advances in Management &Applied Economics ,Vol.3,No.1,2013:PP1-63-182.

-Inekwe,J.N.," FDI, Employment and Economic Growth in Nigeria ", African Development Review,Vol.2-5,No.4,2013:PP421433.

-Jayaraman,T.K. and Singh,B.," Foreign Direct Investment and Employment Creation in Pacific Island Countries :An Empirical Study of Fiji-", AsiaPacific Research and Training Network on Trade , Working Paper Series, No.35, May2007,PP1-18.

-Krishna,P.,Mitra,D. and Chinoy,S.," Trade Liberalization and Labor Demand Elasticities :Evidence from Turkey", Journal of International Economics ,Vol.55,2001:PP391409.

- Leamer ,E. and Harrison,A., "Labor Market Flexibility in Developing Countries ", Journal of Labor Economics ,Vol.15,Issue3,Part 2 ,Jul.1-997:PP119.

- Lipsey,R.G., Steiner , P.o, and Purvis ,D.D., Macroeconomics (NewYork: Harper & Row publishers , second edition , 1988).

- Mishra ,P. and Spilimbergo,A.,"Exchange Rates and Wages in an integrated World ", IMF,Working Paper ,No.44,March 2009:PP1-44.

-Mohamed,M.,"Determinants of Labor Demand ,ACase of Mogadishu City ,Somalia", American Journal of Economics ,Vol.6,2016:PP86-98.

- Nyahokwe,O. and Ncwadi,R.,"Impact of Exchange Rate Volatility on Unemployment in South Africa ", Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol. 4, No.3,Sep.2013 : PP-109-120.

- Phillips,P.,"Fully Modified Least Squares and Vector Autoregression ",Econometrica ,Vol.63,No.5,Sep.-1995:PP1023-1078.

-Pinn,S. ,Ching ,K. and Kogid,M., "Empirical Analysis of Employment and Foreign Direct Investment in Malaysia: An ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration", Advances in Management & Applied Economics,vol.1, No.3,2011:PP 77-91.

- Ranjbar, H., and Moazen, S. ," An investigation into the relationship between exchange rate and other factors affecting unemployment in countries of the Organization of Islamic Cooperation (OIC)", The Economic Journal, Vol. 3, No.6, 2009-:PP 43–63.

- Rastogi, P. N.," Knowledge Management and Intellectual Capital as a Paradigm of Value Creation ", Journal of Human Systems Management, Vol. 21, No. 4 ,2002:P229-240.

- Revenga, A. and Bentolila, S. ,"What Affects the Employment Rate Intensity of Growth?", Working Paper 9517, Banco de Espana, 1995:PP 5-19.

- Richard ,D. and Kiang ,H.,"Do Real Wages Matter in An Open Economy? :The Case of Singapore 1966-1987", Oxford Economics Papers ,Vol.42,No.3,July1990:PP635-657.

- Roberts J.M. and Skoufias E., " The long-run demand for skilled and unskilled labor in Colombian manufacturing plants", The Review of Economics and Statistics ,Vol. 79-No. 2, 1997:PP330-334.

- Salatin,P. and Hami, " The Relationship between the Exchange rate and Employment in Iran ", International Research Journal of Applied and Basic Sciences ,Vol.9 ,No.7,2015-:PP1194-1203.

- Schmitt,J.,"Why Does The Minimum Wage Have No Discernible Effect on Employment?" Center for Economic and Policy Research ,Feb.20-13:PP1-30.

- Smith ,S., Labor Economics (London andNewYork:Rputledge,2ed.,2003)